

ضخى لى عمر الجبل

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغاء دار السعادة الشريفة
لسنة ثمان وخمسين
ومائة والف

هذه النسخة اللطيفة من وقف مولانا صاحب الخيرات والمبرات
حضرت اغاء دار السعادة الحاج بشير وفقه الله لما يريد انه هو
على كل شيء قدير حرره الفقير الى الله تعالى محمد بن المفتش
اوقاف الحرمين المحترمين عفي عنه

الضمير راجع الى النبي المطلق المذكور ضمنا لا فالمراد من النبي المذكور بعدها خاص وهو محمد عم فيكون تعريفا بالعام فهو باطل

بيان المنافاة هو كون الضمير راجعا الى النبي المذكور المعرف باللام وتعريفا يقتضي ان يكون النبي المعرف فردا الا ان المراد من التعريف للعهود فردا بل يكون ماهيته والتصريح معه بالوجود فيما سياتي من ان المراد من النبي الفرد الكامل ينافي ذلك منه

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله وهو انما بعثه الله تعالى الضمير راجع الى ما دل عليه لفظ النبي المذكور ضمنا فلا ينافي ذلك ما سياتي
من ان المراد من النبي هنا الفرد الكامل بحسب المقام على ما لا يخفى قوله ويطلق على من لا يشمل من اوحى اليه الخ
وكذا لا يشمل بظاهره من امر بمتابعة شرع من قبله وتبليغ ما اوحى الى ذلك الغير كيوشع عم فانه
كان نبيا مامورا بمتابعة شريعة موسى عم وتبليغ ما في التورية الى الخلق قوله كما نبه عليه اشار الى جواب كونه مبعوثا
الى الخلق ويعضده ما نقل انه كان يسند ظهره الى ظهر الكعبة ثم يقول ايها الناس اني على دين الخليل
ابراهيم عم غيركم فاني جواب منع كونه نبيا وعلى تقدير تسليمه لا يستلزم التعريف قوله الا ان يتكلف وذلك
بان يجعل الخلق المبعوث اليه عاما شاملا لكل من بعث المبعوث في الجملة سواء كان المعاصرين او اعتبار المتعلم
يعرف بن يعرف تقبل فانه من حيث انه مبعوث اوحي اليه معا الكل من حيث انه يعمل بمقتضى بنفسه قوله واشتقاقه
من النبأ بمعنى الخبر فالنبي بمعنى المخبر على ان يكون فعيلا بمعنى الفاعل وكون يائه منقلبة عن الهمزة قوله او بمعنى الارتفاع
على ان يكون الهمزة في النبأ منقلبة عن الواو الواقعة في الطرف قال الجوهري ان جعلت النبي ماخوذا من النباوة
بمعنى الارتفاع فاصله غير الهمزة قوله او منقول من النبي بمعنى الطريق فانه عليه السلام طريق موصل الى الحق
واصل بعض هذه الهمزة ايضا على ما في القاموس على ان يكون يائه منقلبة عن الهمزة قوله اذ المراد الفرد الكامل
على ما يتبادر اليه الذهن وهو نبينا محمد صلعم اكمل الانبياء عليهم السلام ويجوز العهد كما في صحة الاشارة
اليه بلام العهد الخارجي وانما حمل اللام على العهد الخارجي دون العهد المطلق الذي هو الحقيقة عند المحققين
تنبيها على ان هذا الحديث مما لم يصدر عن سائر الانبياء عليهم السلام قوله على هذا الاسلوب وهو اما الامة
الى نفسه قوله وانت تعلم بعد هذا انه يجب ان يكون الحديث فالتفرقة لهم امة الدعوة ايضا مع ان فيهم الكثير
من ثلث وسبعين بل اكثر فضلا عنهم وهو فرق المسلمين قوله السين اما للتاكيد اي لتاكيد الاخبار فلا تحقيق
وتوقعه وقوله بان ما هو محقق الوقوع قريب بناء على ان العلة التي بها استعمل السين الموضوع للاستقبال القريب في معنى

تعالى الخ

معنى التاكيد وتحقق الوقوع قوله كما قيل في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى فقال ابو علي الفارسي رحمه الله
ليس هذه اللام هي التي في قولك ان زيدا لقائم بل هي التي في قولك لاقومن فالجمع بينهما مع انه لتقوية التاكيد كهو
ان اللام في لاقومن موكد بمعنى المفاعلة اللام في لقائم ... قوله اي من يعني احدى وثلث في التاكيد فيرد ولسوف يعطيك
اشار الى ان الاختلاف متراخ عن عصره يعني ان المضارع لاشتراكه بين الحال والاستقبال لا نسبة الى هذا التراخي
بخلاف السين فانه موضوع للتراخي فيستبرئ منها قوله فالامر كما قيل الامر في الملتين يعني رفات البالي عم كانوا على عقيدة واحدة
وطريقة واحدة الامر كابطال الشافعي وظهر ابو قادم ثم نشأ الخلاف بينهم اولا في اشياء اجتهادية لا توجب نارا فترة
ثم تدرج الخلاف وترقى نسبا فنسبا الى اواخر ايام الصحابة فظهر معبد الجهني وغيلان الدمشقي ويونس الاسواري سلام
وخالفوا في القدر وفي اسناد جميع الاشياء الى تقدير الله تعالى ولم يزل الخلاف يتشعب ... شرعوا وتفرقوا اهل الاهواء
وابن المقالات الى ثلث وسبعين قوله يحتمل ان يكون الاصول التي بسببها المخالفة معتدا بها او اشياء بسبب المخالفة بالعقد
الله لا ... في كون الامر فاعلم انه لكون الذاهبون لهم وعقائدهم مخالفة ولا يكون الاصول والعقائد المختلفة فيها
بينهم متغايرين فقد تغاير انها ما ... الفرق في هذا العدد بل الزائد في ذلك كون بعض عقائد بالفرق مخالفة
لبعض عقائد ما سواه المخالفة معتدا بها في حيث ... باعتبار هذه الاصول الى هذا العدد فقط وان كان لا
باعتبار الاصول التي بسببها يخالف في الجملة اذ بدا منه قوله وزيد بقالعهم في قرن الاوقات بلغوا هذا العدد ويمكن ان
ان يحمل الحكم على اصول المذاهب وبين بها الاصول التي بسببها المخالفة في الجملة سواء كان معتدا بها اولا وبان انهم بلغوا
باعتبار هذه الاصول في وقت تمام هذا العدد وان زادوا عليه بعد البلوغ اليه او نقصوا عنه قبل الوصول اليه في الاكثر
الاوقات فان قلت فعلى هذا كان الاولى ان يحصر بلا زيادة كلمة او بمعنى الواو في قوله باعتبار الاوقات لا باعتبار الزيادة
النقصان هكذا انشعب بينهم هذا الكلام الذي في الكلام في فايدة ذكر هذا العدد في الواقع في ... الانقاص
قوله فلا يرد انه لو ارتد وكذا الا ادخل عصاة الفرقة فيها لا ينبغي ان يكون ذلك الحكم من حيث الاعتقاد للجواب انه
يكون ذلك في عصاة الفرقة الناجية من حيث معاصيهم فقط بخلاف سائر الفرق فانهم من حيث الاعتقاد يدخلونها

وان كان عصاتهم داخلة فيها من حيث العقائد ايضا قوله بعيد جدا وذلك لعموم الموانع الواردة في دخول العصاة فيها

واما ما قيل ان بعيد انما هو على تقدير ان لا يكون المراد من الفرقة الناجية التي تدخل الجنة بغير حساب

ولا شفاعة لان من لم يكن في حساب فقد نجا وليس من نجا ومن افتقر الى الشفاعة فقد تعرض للهلاك فليس بناج

مطلقا وعلى تقدير ان يكون من نجا والمفتقر الى الشفاعة ناجيا لا يصح ايضا لانه لا احتمال له ههنا على

علمه سيما هذا الحديث فان المسلمين كانوا في زمان نبيهم مجتمعين على العقيدة التي كان النبي عليه السلام

مع انه لم يخبر بعضهم بدخول النار [illegible] ما صح عنهم من الحكم على ما هو المسطور في كتب

الاحاديث ومما ينبغي ان ينبه عليه ههنا هو ان ضمير كلها راجع الى ثلث وسبعين والحكم في قوله كلها في النار

على كل واحد من آحاد هذا العدد التي هي الفرق لا المجموع فان المقصود ان هذا العدد سيهلك غير واحدة فيكون لا الا واحدة

لفظا واحدة [illegible] الحكم ولا اشكال ان خروجها عنه يقتضي [illegible]

لكون عصاة [illegible] الذي في دفع المنافاة المذكورة بالمعصية الناجية مطلقا

وعلى ما نبهنا عليه ظهر انه لا [illegible] ما قيل انه يجوز ان يكون الحكم في قوله كلها في النار على كل احد من كل فرقة فيكون

الا واحدة رفعا للايجاب الكلي فلا يلزم القول بمعصية الفرقة الناجية مغفورة مطلقا قوله ولا يبعد ان يكون المراد

استغراق [illegible] ولا يبعد ان ينافي [illegible] المراد بعدم دخول الفرقة الناجية النار [illegible] قليلا

الى [illegible] الفرق [illegible] الا من المعاصي [illegible] فانه [illegible] من حيث عقائدهم الباطلة

قطعا وان كان بعضها يدخل بسبب معاصيهم ايضا ولا اشكال انه لا يخرج بسبب العقيدة الباطلة [illegible] الملك دون الخلود

بسبب المعصية [illegible] ما ذكرنا

ظهر انه [illegible] دخول الفرقة الناجية [illegible] الاعتقاد [illegible] فيها [illegible] جميع احادها

لا [illegible] الا الاعتقاد [illegible] الاعتقاد [illegible] الى الحق [illegible]

انه لم يصل [illegible] الحق [illegible] الاعتقاد [illegible]

وعقائد الفرقة الناجية ما عليه النبي صلعم واصحابه رضي الله عنهم قوله نصيبا في تصحيح العقائد اي بعض استقلال

بعد الرجوع لنصيب المسلمين بتصحيح عقائدهم بان يتمسكوا بالاحاديث المروية عنه صلعم وعن اصحابه

ولا يسترسلوا بعقولهم او مع [illegible] الصحابة في كون [illegible] العقيدة الصحيحة [illegible]

في تصحيح العقائد [illegible] الى البيان قوله ومن رأى النبي [illegible] الاعمى الذي هو صحابي اتفاقا

كابن ام مكتوم الاعمى [illegible] وبشرط ان لا يعد صحابيا [illegible] رأى النبي وآمن به

ثم ارتد [illegible] كعبد الله بن جحش وابن خطل [illegible] فانه لا يعد صحابيا [illegible] في كونه صحابيا الا

الكفر اللاحق [illegible] الكفر السابق [illegible] قوله سواء كان في حال البلوغ [illegible] الردة بين ايمانه

وبين موته على الاسلام [illegible] قوله [illegible] المحدثين [illegible] الذي عليه الصحابة [illegible] قوله المتبعين لما روى

عن نبيهم [illegible] اسنادهم المرتفع الى النبي عليه واصحابه [illegible] الاتباع منهم لاجل اعتقادهم العصمة في نبيهم وعدم

صدور الكذب والافتراء عنهم قوله وهي بالفرقة [illegible] فان [illegible] الاحكام المتعلقة بافعال المكلفين اذ نصب الامام

واجب على الامة سمعا على ما ذهب اليه الاكثرون خلافا للشيعة فانه عندهم من العقائد واصول الدين يجب نصبه

على الله تعالى لكونه لطفا وكون اللطف واجبا عليه تعالى قوله بل يجوز رؤية كل موجود من الاعراض وغيرها وذلك

لان المتعلق الاول للرؤية عندهم هو الوجود وهو مشترك بين جميع الموجودات الاعراض ونفي الرؤية عن بعضها

كالاصوات والطعوم والروائح والجواهر المجردة [illegible] فانه تعالى اجرى عادته بعدم خلق رؤيتها فينا

قوله وتجوز رؤيته [illegible] وذلك لان المتعلق الرؤية متحقق في البقية والله تعالى [illegible] خلق

رؤيتها فينا قوله والفرق بين الارادة والرضا ان الرضا عندهم ترك الاعتراض [illegible] المعتزلة فانه عندهم عين

الارادة قوله [illegible] الصحيح هو الذي اتصل اسناده بنقل العدل الضابط الى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا [illegible]

عند [illegible] ان يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس والحسن هو الذي [illegible] وقال بعضهم هو الذي لا يكون

في اسناده متهم بالكذب ولا يكون شاذا ويروى من غير وجه [illegible] والضعيف هو الذي لم يجتمع فيه صفة الصحيح والحسن

الصحيح هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم عن شذوذ وعلة ونعني بالمتصل ما لم يكن مقطوعا
باي وجه كان وبنقل العدل من لم يكن مستور العدالة ولا مجروحا وبالضابط من يكون حافظا متيقظا وبالشذوذ ما يرويه الثقة
مخالفا لرواية الناس وبالعلة ما فيه اسباب خفية غامضة قادحة ويتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه
والحسن هو ما لا يكون في اسناده متهم ولا يكون شاذا ويروى من غير وجه نحوه

[illegible]

العلة الثاني صورة الاحتياج على الى الذي فرغ عنه في الزمان ضرورة امتناع كون الزمان وافعاله في من لوازمات
ان الدايم بوجه على فرض يعلم الزمان فيه لكن بعض المتقدمين صرح بالمفصول بوجود الزمان من جملة الممكنات الوجود
ظاهر ان من ضعف كون هذا الكلام متعلق في مقابلة المسئلة وتخصيصا باحتياج النوع الاول من المرجح بالعقد بحوث
بما ينافي حينئذ فيضيعه هذا الكلام كما سطر بادنى تامل قوله وبعضهم جوز ان لا يبعد ان يكون سابقا على الزمان وذلك بالذات
ان الازلية هي الاولية وان المطلقة قوله والنوع بعد كما لا يسبقها عن الزمان وذلك لعدم جعلها تحت بعض
الزمان وعدم انتضاء بتغيره وتبدله فان الحكماء ان المجردات ليست واقعة في الزمان بل واقعة في الدهر الذي
هو وعاء الزمان قوله وليس الله تعالى سبقه ما عليه اي على غيره بالزمان حتى يلزم كونه تعالى واقعا في الزمان على ما هو
المتعارف الزمان من عن المتقدم في زمان السابق في زمان لاحق فيه بل في هذا كون الزمان متناهيا بل سبقه تعالى عليه
بالذات فقط بالمعنى قوله فان قيل لا نبحث في الارادة القديمة بل انها الحادثة اما هو معنى هذا الحدوث كون
الموجب متعلقة بوجود الممكنات الحادث في وقتها وبوجود الزمان مستتبعا لاجزاء خلال الدليل قوله فقد اجيب عنه بانه
بالتعلق الجزئي والجزئي الخوضية ما ذكر من كون الارادة القديمة متعلقة في الازل بوجود الحادث وكون القدرة موثرة
على وفق الارادة بفعل ما عن ارادة مبنا ضعيف ما اجاب به غير قوله لان الارادة لا المريد انما تتعلق له
لا المريد الى نسبة تعلق الارادة اليها كنسبة ذلك التعلق الى المريد فلا يثبت واحد منها بدون الآخر فكما
ان المريد ليس حاصل الوجود بعد كونه تعلق بالسلسلة كذلك الارادة ليست حاصلة لها كونها في السلسلة
ايضا قوله وان صح كان بعض من يعتمد عليه لا انما بالاعتناء فان المحقق الشيخ قد بين في كتابه شرح حكمة
العين في بحث اثبات الوجود الذهني ان كون الامر موجودة بوجود اعم من ان يستلزم لامكان الوجود الغير المنافي
بين الماهية والوجود المترتب اولا قوله واجيب عنه بان السلسلة الاثر حدوث العالم بالجزء هو تسلسل
في الامور المترتبة المجتمعة في الوجود خلاف الامور التي اتعين فيها ابتدائها بعدهم بالحركة التي ابدية الى الاشياء
الابدية الجسم المتحرك بتلك الحركة وحدوث العالم بالجزء بما يكون التسلسل اللازم منه تسلسلا في الامور المجتمعة

معين او يجب ان يكون ذلك المعلول موجودا في ذلك الوقت المعين اذ لو لم يكن كذلك لكان ذلك المعلول ازليا لا نعني بالازلي
الا ما لم يحتج فيه بوجه بين الوجود وهو خلاف المفروض ويلزم ايضا اجتماع اللايزالية مع الازلية وانه بين البطلان
لانا نقول معنى اقتضاء العلة التامة الازلية وجود المعلول في وقت معين اقتضاؤها مسبوقية وجود ذلك المعلول
بكونه مستحقا في الازل مثلما هذا الاقتضاء على ما اشار اليه بقوله الا بعد ان يوجد الا قبله وثانيا بقوله لم يبق
الا كونه حادثا قوله وان ارادتم انه مستلزم لعلة وجودها في الازل فيمنعنا انه لو كان الامر للاثر لتخلف انه
يحتاج الحوادث الى احتياج النوع الاول من المرجح لا انه ينافي وجود الذي كالحوادث وهي الوجود
فيما لا يزال ويمنع استحالة تخلف المعلول عن ذي العلة التامة مطلقا انتهى واخبره بان المرجح بل
العلة اذا كان في وجود ممكن ما مع قطع النظر عن كونه من الحوادث لا يمكنهم الترجيح في كون جميع الابديات
في وجوده حاصلا في الازل ولا يمنع امتناعهم من جواز تخلف المعلول عن العلة التامة مطلقا قوله ولا يلزم
ازليته ولا احتياجه الى مرجح اخر اما الاول فلعدم كون تعلق الارادة مستلزم العلة وجوده في الازل واما الثاني فلكون
التعلق الازلي للارادة متمم العلة لوجوده فيما لا يزال فان قلت هذا مناف لما فيه الكلام من جوابه لم يكن جميع
ما يتوقف عليه وجوده متحققا في الازل قلت لا منافاة بينهما لان المراد من وجود الممكن المأخوذ في الدليل هو الوجود
التام للازلي والابدي الوجود المخصوص الذي هو الابدي الى الحادث على ما ظهر من سوق الكلام ولو حذف لكان
الى ان يقال ان جميع ما لا بد منه في الوجود الابدي الحادث متحققا في الازل لو جميع ما لا بد منه
في مطلق وجوده او وجوده الازلي القديم متحققا فلا يمتنع هذا قوله هذا المعلول بهذه الصفة اذ لو وجد
بصفة اخرى غير ما اختار الفاعل لم يكن الموجب مقتضى العلة فيكون المقتضى متخلفا عما يقتضيه والموجود
موجودا بلا سبب يقتضيه وكلاهما محال قوله لان كلها متفاوت الوجود او منفك عنه فالا اختصاص لشيء منها بما
على امتناع تخلف المعلول عن علته في وقت معين على وجوده في الوقت المتقدم بلا مرجح الاحرى
فهنا الكون الازلي الارادة حجة قوله وفيه ان الازلية نوع من الزمان كما انما الحق ان التسلسل بعينه جواز تخلف المعلول عن العلة

ودون الجهتين الاخريين لامتناع تفصيله الحركة الفلكية ثم علة ولها جهتان احدهما دوامها وهي من حيث الحالة لا يتغير

ان يعرض له في كل آن نوع من الاوضاع غير الوضع المفروض في الآن السابق واللاحق وبحسب هذا المعنى يتصف بالتوسط

بين الاوضاع وهي بهذا الاعتبار تدريجية مستمرة من الازل الى الابد والثانية النسبة التي تعرض لها باعتبار

اضافتها الى حدود المسافة وهي بهذا الاعتبار حادثة ضرورة ان النسبة المفروضة بحسب القرب والبعد من الغاية

المفروضة في كل آن غير المفروض في الآن الآخر فالحركة تدريجية من حيث الذات حادثة من حيث العوارض اللازمة لها فهي من حيث

الذات مستندة الى القديم ومن حيث العوارض اللاحقة لها مستندة اليها الحوادث وانت خبير بانه يمكن

ايضا بمثل ما ذكر من انه يجوز ان يجعل الآحاد التي هي علة الحوادث معدا لوجود الله خبير بانه يمكن ان يكون صدور العالم

مع كونه حادثا بالحدوث وجميع اشياء تتجدد اجزاؤه واشخاصه مستمرا بجنسه وذلك بان تكون اشياء المتجددة الخ

بالمرة ساقطة بذواتها في الوجود والحدوث ويرتبط بعضها ببعض وكل بعضها في صدور بعض اخر من القديم من جهة

ان تكون لها بداية ولا يلزم من ذلك ليس الا نوع فرد وهو الذي يسمونه الفرد المنتشر فذكر الاستلزام

الا بان الجنس في تحقق من الامور العامة المشتركة بين تلك الافراد وقد تمادى استحالة فيه وانما المحال كون شخص من اشخاص

بخصوصه قديما وهو غير لازم وقد رايت في بعض تصانيف ابن تيمية ههنا من المجسمة القائلين بكونه تعالى

في جهة فوق انه لا فرق بذاته الفعل بين ان يقاس هو موجود او يفعل بسببه في جميع الامكنة فلم احد في ذهنه

بقوله تعالى الرحمن على العرش استوى بكون العرش مكانا له تعالى ولعله لما كان من القائلين بحدوث العالم وبعدم كونه

شخص مخصوص منه بقدم الجنس وبقاء انتهاء العدد المتناهية فيتبع صدد كل من مثبت الاجزاء لتعين الحركة

بعض النوع حالة في تلك الشمسية بانتفاء في جميع الجهات فانه مصرح بانها الكيف الوجودية الخارج

السابق جميع اجزاء المتحرك على ما شهد الحس فيها انتفاء استدادات بانتفاء لا بد في ذلك من انعقاد معنى

تتابع اجزاء النصير اختلفوا فيها ساكن او متحرك في استداد المسافة من جهة وهما ذكرنا ظهر بطلان ما قيل الحركة

بمعنى النوع لا تقبل القسمة اصلا فيعين تتابع الاجزاء هو ان لا يكون الاجزاء متجانسة وكل له اجزاء لا تتجانس ولا يكون له اجزاء

الضمير راجع الى حركة الفلك والتذكير باعتبار المضاف اليه وهو الفلك

اجزاء اصلا انتهى فاسبب تجددها في نفسه بانعدام كل آن الحوادث اليومية المتجددة غير محتاج الى سبب حادث ويتعاقبها

الحركة المتجددة غير محتاج في تجددها الى سبب فان قلت ان تجدد الحركة امر معروض لنسبة الحدوث والمفروض في الحركة

فلا يحتاج الى علة اصلا قلنا انا لا نقطع النظر عن الامور المفروضة انه يحكم عليها العقل بذاته

الحكم بل هي من الامور التي يتصف بها الاشياء في نفس الامر سواء تصور الحركة بها في نفس الامر يحتاج الى علة قطعا

لعدم وجوب اجتماع الآحاد فيجوز ان يكون سبب تجددها وتعاقبها امر آخر يتجدد شيئا فشيئا وسبب تجدد تلك الامور

وتعاقبها امور متجددة منها الى اخر وهلم الى غير النهاية والتسلسل بهذا الوجه جائز وانه عندهم

من علة حادثة ضرورة احتياج الحادث في طرفي وجوده وعدمه الى علة حادثة لكون الحركة لذاتها متجددة

مقتضية لكونها عبارة عن التجدد والتقضي على ما حققه الشيخ في حواشيه على الشرح الجديد للتجريد لا يستلزم

عدم احتياجها في عدمها الحادث وتقضيها الى علة حادثة لا يستلزم ذلك عدم احتياجها في وجودها

الى علة حادثة لما لا يجوز ان يقال انه يجوز ان يكون تقضي الحركة علة لعدم الحادث من غير احتياجها في ذلك الى امر حادث

فحكمه بالاستلزام عليها بهذا العدم لكونها ممتنعة لذاتها لا يمنع الذات وهو لا يجوز له وجود اصلا

لا يمتنع له وجود خارج الوجود بعد العدم والوجود في الزمان الثاني فيلزم جواز اجتماع النقيضين

لان الزمان لو كان علة موجبة لعدمه بعد وجوده لعلم ما هو مقتضى العلة التامة في ان وجوده ما بعده فيتصف

ضرورة امتناع تخلف المعلول عن علته التامة الموجبة وانه جمع بين النقيضين في آن واما العقول يجوز ان يكون

هذا العدم ضروريا بنفسه غير محتاج الى علة وذلك لكون وجود الحركة في الزمان الثاني ممتنعا لذاته كلام سخيف

الباطل فامتناع وجود الحركة في الزمان الثاني كما يستند الى الذات لو كانت الذات دائما متصفة بهذا الامتناع لما بقي وجود

متصفة بالعدم في الزمان الذي بعد الوجود وذلك خلف خارج عن التحصيل كما لا يخفى ان العلة في بعض نصانيفه

حتى يلزم التسلسل في الامور المجتمعة الموجودة في آن لاجتماع اجزاء الحركة في آن يستلزم وجود علتها

الموجودة ايضا في ذلك الآن وكذا وجود علة هذه العلة الموجودة يكون في ذلك الآن وهكذا الى غير النهاية فيلزم وجود

لم معلولة بدون وجود ما هي متوقف عليه العلة

جميع تلك العلل موجودة مجتمعة لامتناع قوله لا يكون عدمه علة لا لمعلوله بحيث يجب وجوده معه بل وجود جميع علله وجود منع
تخلف المعلول عنها فلا يتصور عدم الا بعد واحد من تلك العلل قوله فيلزم التسلسل في الموجودات التي هي هذه الاعدام
اعدام لها وذلك لان الامر الموجود الذي هو علة لجزء من اجزاء علة وجود يكون له علة موجودة حادثة عند وجوده ثم
يكون لتلك العلة الموجودة الحادثة ايضا علة موجودة حادثة عند وجودها وهكذا الى غير النهاية فيكون جميع تلك العلل الموجودة
الحادثة موجودة حين وجود الامر الموجود فيكون مجتمعة في الوجود قوله هذه الاعدام اشارة الى الاعدام التي تكون
تلك الموجودات اعدامها قوله على التناوب [illegible] لكن بعضها علة لعدم جزء من الحركة موجود وبعضها [illegible]
لا بد ان يكون احد القسمين اللذين هما الامور الموجودة [illegible] علل البعض الموجود وتلك الاعدام التي هي علل البعض
هو عدم امر موجود وكذا ما لم ينته قوله وعلى الوجهين يلزم التسلسل في الامور الموجودة المرتبة المجتمعة اما اذا
كان الجزء الناهي هو البعض الموجود فظاهر واما اذا كان تلك الاعدام فلان عدم سببها لجزء من اجزاء علة وجود الحادث مانع ما
[illegible] قوله او بعدم امر يستلزم حدوث امر موجود فيه [illegible] ان المراد من الامر الموجود في قوله وتلك العلة اما امر
موجود مانع المانع وغيره ولا يتاتى الذي يجوز ان يكون عدم جزء من اجزائها يستلزم ذلك العدم حدوث امر موجود معه ولا وجود
امر قبله مثل عدم امر اعتباري كالامكان فانه سلب ولا يستلزم الا الوجوب او الامتناع اللذين كل منهما من المعقولات الاولى
ان العدم الذي يكون سببا لعدم جزء من اجزاء الحركة يكون عدم جزء من اجزاء علة وجوده بالضرورة [illegible]
التي الثاني فان الموجود الحادث الذي هو علة الوجود حادث لا يكون الا من العدم قوله لا يلزم الترتيب بين تلك الموانع
وذلك لان المراد من كون كل من تلك الموانع علة لعدم جزء من اجزاء الحركة وهو لا يستلزم كون بعضها متوقفة على
قوله تلك الموانع متعاقبة الحدوث بعضها يجب في رفع التسلسل المستحيل ههنا كون تلك الموانع مترتبة بحسب الذات
وتوقف بعضها على بعض بل يكفي في ذلك تعاقبها بما يجب الحدوث وهي متعاقبة الحدوث فان كل واحد منها
مقرون بعدم جزء من اجزاء الحركة كما انه حدوث تلك الاعدام اجزاء الحركة متعاقبة بحسب الزمان لكن حدوث تلك الموانع
المقرونة بها متعاقبة بحسب الزمان قوله وان لم يجتمع في الوجود قلنا الكلام الى آخره اي وان لم يجتمع تلك الموانع المتعاقبة

المتعاقبة بحسب الحدوث في الوجود بل كان تعاقب الوجود وتنقضي بعضها عند وجود بعض آخر كاجزاء الحركة فنقلنا الكلام
الى علة عدم تلك الموانع المتعاقبة في الوجود اذ لا بد لكل عدم حادث من علة حادثة فنقول ان علة عدم كل مانع من تلك
الموانع اما وجود مانع آخر لذلك المانع فيلزم وجود الموانع الغير المتناهية المترتبة في الحدوث دفعة اذ لا بد لحدوث هذا
المانع من علة حادثة اي حدوثه ويكون لا بد لهذه العلة الحادثة من علة حادثة في هذا الآن ايضا وهكذا الى غير النهاية
فيكون جميع هذه الحوادث المتوقفة بعضها على بعض في آن واحد فيكون العلل مترتبة في الحدوث ومجتمعة في الوجود
ولما كانت العلة الموجودة لحدوث مانع الشيء مانعا لذلك الشيء كانت تلك العلل الغير المتناهية موانع [illegible] المانع و
عبر الشارح عن هذه العلل بالموانع حيث قال وعلى الاول يلزم وجود الموانع المرتبة في الوجود [illegible]
المتعاقبة وقد نقلنا فيه الاعدام واما عدم جزء من اجزاء علة ذلك المانع فيلزم ان يكون تحقق ذلك [illegible] وجود موقوفا
على امور غير متناهية مترتبة بحسب الذات مجتمعة في الوجود وهي العلل الموجودة التي لا بد منها في وجود جزء من اجزاء علة
وجود المانع فيلزم التسلسل المستحيل في جانب وجود المانع قوله فان قيل انهم لا يجوزون استناد العدم الى امر موجود
بل نقل عنهم ان علة العدم عدم علة الوجود وح يسقط الشق الاول اعني استناد عدم المانع الى وجود المانع
قلنا هذا الى بطالة قوله لا باس بذكر الشقوق البعيدة استظهارا قوله وهو انه القول بوجود الامور الاستعدادات
الحادثة الى ما لا نهاية له فيما ذكروه في حدوث الحوادث اليومية على القول بالحركة السرمدية وتعاقب الاستعدادات
الغير المتناهية الحادثة على المادة انه يختص حدوث الشيء بوجود حدوث قبلهم [illegible] قوله فاجاب
بديهة الوهم ولا يتابعه العقل [illegible] يكون المقاطع في احد منها [illegible] كل واحد منها بالزمان على بعضها [illegible]
الوهم لا من بديهة العقل [illegible] المجيب فان تقدم القديم على كل فرد من افراد الحادث انما يستلزم كون
القديم متحققا في الزمان السابق على كل واحد من افراد الحادث بخصوصه [illegible] الفرد من افراده [illegible]
وهو مسلم بالفرد المنتشر ويمكن [illegible] ان الحالة التي يجب ان يتحقق فيها سبق القديم على كل واحد من افراد الحادث
هو زمان ما لا الزمان المعين كما توهم المجيب حتى يلزم المنافاة بين دوام المقارنة مع بعض الافراد وبين السبق على الافراد

من افراد الحادث قوله لو سبق القديم على جميع ما يصح تحليله الحادث في زمان واحد فالقديم الا على هذه الحال لا يكون
مقارنا لما لم يلزم التسلسل ايضا قلنا الحق ان كل واحد منها الآخر فلكان ان يرد الاول بوجود حادث ويصور مطلق
حركة زمان قديم مطلق الزمان وقديم العنا بوجود افراد ها واستناد العدم الى القديم يقتضي حدوث الحوادث بما على ما
صرح به في قوله الا ان يمكن ذلك في الحوادث مما لا اول له [illegible] لا يمكن تجاوز ها [illegible]
لها يعنى حركة جميعها الى الفعل وحصول افراد ها الغير المتناهية في شيء من الازمنة وهذا هو الحادث الاول [illegible]
به في هذا المقام وتقرير انه يقال بعدم تناهي مراتب الاعداد ذلك الممتنع انما يلزم على تقدير تناهي العالم [illegible]
الزمان يكون تلك الحوادث الغير المتناهية بالفعل واقعة في الزمان مع ان كل واحد من افرادها يكون حاصلا في جزء
من تلك الازمنة والحصول في الزمان اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع او على سبيل التعاقب كما صرح به الشارح المحقق
قال السيد قدس سره ان الماضي من الحركة موجود في الماضي من الزمان وان لم يكن موجودا في الحال والمستقبل من الزمان وكذا
المستقبل من الحركة موجود في المستقبل من الزمان وان لم يكن موجودا في الحال والماضي من الزمان [illegible]
الاستقبال المتصفة بالوجود الخارجي متناهية على ما صرح به الشارح المحقق ولكنه بيانا واضحا قوله والدهر [illegible]
الزمان في بعض [illegible] الدهر محيط بالزمان بمعنى انه لا يوجد جزء من اجزاء الزمان الا وهو مقرون به ومع ذلك
لا يوجد فيه ماض ولا مستقبل ولا قسمة [illegible] بل هو امر واحد محيط بالازل والابد كلاهما مقرون به [illegible]
[illegible] معنى قوله [illegible] الاول والآخر [illegible] المتجرد عن [illegible]
في سلك المجردات [illegible] الحوادث الآتية في الزمان [illegible] التسلسل الممتنع [illegible]
في الامور المتعاقبة يعني ان وجود السلسلة ولا امتناع التطبيق فيها [illegible] المجتمعة [illegible] من التطبيق [illegible]
[illegible] من التسلسل [illegible] قوله بل الحكم مطلقا اى سواء كان منفصلا او
متصلا كالمقادير [illegible] الجسم التعليمي والسطح والخط والزمان [illegible] وذلك لان الطبيعة
من حيث هي تقتضي [illegible] الى الاجزاء المتناهية [illegible] بازديادها وتنقص بانتقاصها فيكون [illegible]

بان زيادها ما ثناها بمقتضى طبيعة [illegible] بالنسبة الى الجزء [illegible] يكون [illegible]
الطبيعة وبما ذكرنا ظهر ان امره بالتامل اشار الى دقته لا الى عدم الصحة قوله فقد سبق [illegible]
الاول من انه لا يشترط اذ مقتضى الدليل عدم تحقق الآحاد الغير المتناهية اصلا لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل التعاقب
اقول ما حاصله انه لا يلزم من الدليل عدم وجود الآحاد مجتمعة [illegible]
هنا متصافها لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر اصلا [illegible]
منتفية بعضها عن بعض [illegible] متصفا بالتبعية [illegible] ضرورة [illegible] متحقق [illegible]
فانه حين تحققه ولا تحقق لها في الذهن فالاجمالي منه لا يحصل به [illegible] بالتطبيق التفصيلي
لا يمكن الذهن عليه ضرورة امتناع احاطته بما لا يتناهى [illegible] ظاهر [illegible] تمامه
[illegible] اجزاء الزمان بعضها على بعض [illegible] وجودها الاجمالي في الذهن لا يكفي [illegible]
وجودها فيه [illegible] جواز الامر
الغير المتناهية اذ لا معنى لتعاقبها الا ان وجود بعضها [illegible] وجود بعض آخر [illegible] موضعه واما
[illegible] بالنقد [illegible] الزمان انما يتصور بان يتحقق موضوعه [illegible] يتحقق موضوع الآخر وبان يتحقق
موضوع احدهما ولم يتحقق موضوع الآخر اصلا واما تحقق موضوع احدهما في زمان وتحقق موضوع الآخر في زمان آخر
[illegible] قوله وعلى هذا الشرط اعتمد [illegible] القائلون بقدم العالم النافون
للتناسخ [illegible] بعدم تناهي الانفس [illegible] الى غير النهاية [illegible] عن الابدان
بل لهم ان يقولوا [illegible] جريان الدليل في الآحاد الغير المتناهية [illegible]
المترتبة [illegible] السلسلة الغير المتناهية
الزيادة الى الطرف [illegible] تلك الزيادة مستقرة في الاوساط [illegible] منتقلة منها الى الطرف الغير المتناهي
لعدم [illegible] السلسلة المترتبة [illegible] لاستقرار الزيادة في الاوسط [illegible]

٩

مجموع اجزائه الكافي في وجوده فلو كان العشرة مركبة من جميع الاعداد التي تحتها كان مجموع الخمستين اللتين تحتها تمام
ماهيتها ضرورة كفايته تمامه في حصولها وكذا كان كل واحد من مجموع الاربعة والستة ومجموع الثلثة والسبعة
ومجموع الاثنين والثمانية ومجموع الواحد والتسعة تمام ماهية لها لما ذكر بعينه وظاهر ان كل واحد من تلك المجموعات
مغاير للآخر [illegible] من تركبها [illegible] بانها [illegible] ماهية [illegible]
من تركبها من جميع الاعداد التي تحتها كونها ذات ماهيات متعددة بل الان من ذلك تركبها من [illegible]
الحقيقية كالحيوان المركب من العناصر الاربع المتخالفة الحقيقة واما ما يلزم تعدد ماهيتها اذا لا [illegible] تارة
من خمستين مخصوصتين وتارة من اربعة وستة مخصوصتين وهكذا انتهى واما ما قيل من انه لا استحالة
في كون الشيء الواحد ذا ماهيات متخالفة اذا كانت الماهيات مشتملة بعضها على بعض على سبيل التداخل كما في الجنس
فيجاب عنه بانه [illegible] كما لا يخفى قوله ومع [illegible] من الاعداد [illegible] المرتبة مخصوص
[illegible] فقط لا يصح [illegible] الوحدات في العدد [illegible] الاعداد التي تحته [illegible] بل
[illegible] العدد يجب ان يكون له صورة نوعية وراء الوحدات وذلك لان الوحدات لا يصدق عليها انها [illegible] اذ كل [illegible] يصدق
على واحد من افراده وكذلك يصدق على كثير منها على ما حققه الشيخ العلامة في حواشيه على شرح التجريد وظاهر ان
ما يصدق عليه الوحدة لا يصدق عليه الكم لعدم دخول الوحدة تحت الكم فلا يكون الوحدات [illegible] منفصلا
بل لا بد لها في ذلك من صورة نوعية [illegible] خلاصة [illegible]
بين صدق الوحدة على الوحدات وبين صدق الكم عليها اذ صدق الوحدة عليها انما هو بتقييد الكثرة [illegible] وحدات
كثيرة على ما حققه الشيخ في حواشيه على شرح التجريد في بحث العلة والمعلول وظاهر ان صدق الوحدة عليها بهذا
القيد لا ينافي صدق الكم عليها باعتبار كونها [illegible] منفصلا بالحقيقة [illegible] ولا يبعد
[illegible] قوله ويكون هذا من خواص الكم المنفصل [illegible] من مراتب الزيادة والنقصان [illegible] حسب
[illegible] الاجزاء المادية وتنقيصها من خواص الكم المنفصل فان مراتب الاجزاء المقدارية التي [illegible] عليها [illegible]

بمجرد تطبيق المبدأ على المبدأ الى الطرف الغايب بل ينقطع الانقطاع قوله والمجموع الذي ينتهي اليه سلسلة المجموع دفع لما يراد
عليه من ان اللازم من التطبيق بين المجموعات انما هو تناهي المجموعات لا تناهي الاحاد المترتبة ولا يلزم منه تناهي
المجموع الاول كيف وكل من تلك المجموعات تشتمل على اعداد غير متناهية وحاصل الدفع انه يلزم تناهي المجموع الاول
ايضا وذلك لان المجموع الذي ينتهي اليه سلسلة المجموعات لو لم يكن مجموعا لا يكون بعده مجموع اخر [illegible] الاثنان [illegible]
الموجودة في السلسلة [illegible] في المجموع الاول بعده فتناهي الاثنين فيكون المجموع الاول متناهيا قوله فتطبق
السلسلة المبتدأة من [illegible] الى المجموع الاول [illegible] الاحاد [illegible]
في ابطال الغير المتناهي [illegible] لاحتياج الى التطبيقات [illegible] الغير المتناهي [illegible] مترتبة [illegible] لا يتجاوز
في الدلالة [illegible] عن الغير المتناهي [illegible] مراتب التواليد والتضاعيف [illegible] جملة الغير المتناهي
التي هي [illegible] هذا [illegible] جملة الغير المتناهي التي هي الكل [illegible] سلسلة [illegible]
التواليد والنسب [illegible] التي هي اجزاء [illegible] الكل [illegible] بالاجزاء [illegible]
لاجزائه ولعل منشأ هذا التوهم كون الكل [illegible] سلسلة الاجزاء المترتبة بعضها على بعض
الغير المتناهية [illegible] عليها [illegible] فيه [illegible]
تناهي اجزائه المترتبة بعضها على بعض [illegible] في السلسلة
المفروضة [illegible] من جهة [illegible]
وجعله مبنى دليله ولعل منشأ هذا التوهم [illegible]
مع عدم [illegible] السلسلة المفروضة [illegible]
الى الجزء [illegible] فان قلت [illegible]
[illegible] العدد مركب من الاعداد التي تحته [illegible]
والثلثة [illegible] التطبيق [illegible] ماهية [illegible]

فهذا المجموع يكون من الموجودات كما ذهب اليه اكثر المحققين دون الاعتبارات العقلية بل الوهمية كما ذهب اليه بعض وقد يعضد
بعد ابان الموجودات انما هي الامور الكثيرة المتفرقة ولا وجود للمجموع من حيث هو الا بعد اعتبار العقل فلا وجود له الا بذلك الاعتبار [illegible]
هو ما قاله المحققون من انه اذا وجد اثنان فلا شك انه كان هناك ثالث فيوجد ثلثة موجودات اعتبارية بالذات [illegible] وقد بينوا كيفية [illegible]
الكثيرة من المتعدد [illegible] بهذا الوجه بعد ذلك انه تقرر ان اراد بالوجود الوجود الخارجي الذي يكون للخارج ظرفا لوجوده فالظاهر ان ما قاله [illegible]
هو الظاهر وان اراد ما يترتب عليه الاحكام والاثار فما قاله المحققون هو الظاهر [illegible]

المنصل من الجسم التعليمي والسطح والخط والزمان غير متناهية بالمادة لما تقرر عندهم ان القسمة الفك في المقادير المتصلة انما يكون
منتهية في الماهية صرح بذلك الشريف العلامة في حواشيه على شرح التجريد في بحث العلة والمعلول **قوله** عدم تركب العدد
من الاعداد التي تحته الى غير النهاية لان جريان هذا الدليل على التقدير المذكور يقتضي ان يكون العدد مركبا من الاعداد التي
تحته [illegible] العدد [illegible] صورة [illegible] بل يكفي ما فيه كون معروض العدد مركبا مما تحته من الاعداد المعروضة
لتلك الاعداد [illegible] لا يتوقف على التركيب المذكور لو كان الاعداد مما تحته فانا نعلم بديهة ان المجموع زيد وعمرو
اعني معروض الهيئة الاثنينية التي هي صورة نوعية له قطعا مع ان المجموع زيد وعمرو في المعنى معروض الهيئة الثلثية
[illegible] صفة فيكون جزء منه [illegible] بعضا [illegible] تلك المعروضات موجودة فانه مكابرة مما الحكم العقل [illegible]
قوله ومن مجموع ا ب د فلو لم يكن مجموع ا ب موجودا في سلسلة العلل بعد الكل ومن الاحاد لما كان الاحاد بعض
المعتبر [illegible] **قوله** على ما فصلنا في بعض مسائل الشافية [illegible] في ابطال التركيب [illegible] انه يجوز ان يكون ما توقف
المعلول [illegible] الى غير النهاية حملة المجموع وهو معلول لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا الى ما لم يكن معروض العدد مركب
من المعروضات التي تحته ولم يكن تلك المعروضات موجودة [illegible] من احاد السلسلة لما كان المجموع [illegible]
الى علة المجموع [illegible] لما كان الاحتياج في التدرج فيه لكون جزئه الذي هو ما فوق المعلول الاخير علة المجموع لكونه معلولا له
بمرتبة وهكذا الى غير النهاية بصادق [illegible] ينبغي ان يقرر هذا الكلام **قوله** وما يتوهم من انه يستلزم الاحاد الى
ما [illegible] عمه [illegible] انه اذا لم يعتبر مع الاحاد الهيئة الاجتماعية والجزء الصوري لم يكن هناك موجود آخر فلا يكون موجودا
الاعداد التي تحت العدد موجودة فلم يجر الدليل على شيء من التقدير المذكور في الامور الغير المتناهية المترتبة [illegible]
ان العقل يحكم بالبديهة انه اذا وجد اثنان كزيد وعمرو يكون هناك [illegible] وهو مجموع زيد وعمرو اعني معروض الاثنينية
[illegible] ضرورة تحقق الكل عند وجود جميع اجزائه وكذا اذا وجد ثلثة كزيد وعمرو وخالد تكون هناك موجودات هي مجموع
زيد وعمرو وخالد اعني معروض الثلثية وهكذا فاذا وجد امور غير متناهية يكون معروضات الاعداد المتناهية موجودة فيها فيجري
فيها الدليل وهو الظاهر [illegible] التعرض لها وهي انه اذا وجد الاثنان يستلزم ما لوجود معروض

معروض الاثنينية [illegible] وجود الثلث يستلزم ما لوجود امر [illegible] رابع هو معروض الثلثية وهكذا الى غير
النهاية [illegible] ان يكون وجود الاثنين يستلزم ما لوجود امور غير متناهية وذلك لان وجود الاثنين يكون مستلزما لوجود معروض
الثلثية ووجود معروض الثلثية يكون مستلزما لوجود معروض الاربعة وهكذا الى غير النهاية فيكون وجود الاثنين
مستلزما لوجود المعروضات الغير المتناهية لان المستلزم للمستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء [illegible] في الجواب وجود
الامر الرابع الذي هو معروض الثلثية اعتبار محض لا تحقق له في الخارج اصلا لا حاصل الا باعتبار ومن احاد
الاثنين فيه مبا [illegible] بالانفراد ومرة في ضمن الاثنين [illegible] ان المجموع الحاصل من اعتبار [illegible]
اعتبار محض [illegible] المجموع [illegible] تحقق الامر الرابع في الخارج [illegible] انه كذلك في الواقع
بل باعتبار انه لازم لما ذكر من ضرورة وجود الكل عند وجود جميع اجزائه وهو وجود ما لو جود معروض
الثلثية وظاهر ان كون الرابع اعتباريا محضا في الخارج لا يقدح في ذلك لانه يوجد فيه ما ذكر [illegible]
في الجواب ان تخصيص الاجزاء [illegible] الضرورية القاضية بوجود الكل عند وجود جميع اجزائه بالكل المنتظم
التي يمكن انفكاك اجزائها بعضها عن بعض [illegible] اجزاء الرابع [illegible] ضرورة امتناع تصور الكل
منفكا عن الجزء **قوله** [illegible] نعم ما ذكرت من بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا يلزم ان يكون معلومات الله تعالى متناهية
ان يحب وجودها في علم الله تعالى فيلزم ان يكون معلوماته تعالى متناهية كالمعلوم [illegible] لم يكن معلوماته تعالى متناهية يجب
الوجود [illegible] غير متناهية [illegible] في ابطال [illegible]
الامور الغير المتناهية مطلقا [illegible] موجودة في الخارج او في العلم [illegible] ينبغي ان يقرر هذا الكلام **قوله** وتحقيق
علم الله تعالى [illegible] وقد حققناه في رسالتنا في اثبات الواجب تعالى وصفاته العلى وبسطنا هناك بسطا
فليرجع اليها **قوله** فان معلومات الله تعالى غير متناهية وذلك لاحاطة علمه تعالى بالممكنات الغير المتناهية الموجودة والمعدومة
قوله يكون الممكنات المتصفة بالوجود الخارجي متناهية [illegible] التطبيق في المعلومات اذا كانت
غير متناهية يجب الوجود [illegible] غير متناهية بحسب ذاتها وانفسها فيكون الممكنات الغير المتناهية المعدومة معلومة له تعالى

[illegible marginal glosses]

لا يستنقض البرهان قوله فانها ليست غير متناهية بل لا غير وانقطعت عن حد يعني لم تكن غير متناهية عن حد لا ينقض كونها غير
بالفعل وذلك لان عدم توقفها عن حد لا يقتضي الا كونها متجددة دائما بمعنى عدم كون الاوقات الابدية حاصلة
عن تجدد جملة متناهية منها ثم لم يكن ذلك دائما بل كونها متجددة بهذا المعنى لا يقتضي كون كل واحد من آحاد الغير المتناهية متجددة
بالفعل بل ما يقتضي ان يكون بعضها متجددة بالفعل ولا يستلزم البلوغ بمجموع الآحاد المتصفة بالوجود الخارجي
مبلغ اللاتناهي الا بعد ان لا يتخلل ما اذا كان العالم قديما ولم يكن لمجموع الآحاد المتصفة بالوجود الخارجي يستلزم فانه يتجدد
في جانب المبدأ لم يكن متجددا فلم يكن واحد من آحاد الغير المتناهية بالفعل لتكون مجموع الآحاد المتصفة بالوجود الخارجي بالغا
اللاتناهي بحيث يجري فيها التطبيق ونحو هذا البيان وتعده من مصالح الزمان قوله وفيما ذكرنا وجه ان يكون علمه تعالى
اجماليا وجه اخر متعلقا بالحوادث الغير المتناهية الموجودة المعدومة في الخارج المتجددة الوجود عنده ويجب عليه
عن ذلك بصورة فان التعلق بين العالم والمعدوم الصرف في جهة الخصوص هو ان يتعلق علمه تعالى بالمعلومات المعدومة
في الخارج على حد لا يكون متعلقا بالمعدوم الصرف بل يكون تعلقه بها تعلقا بالوجود الذهني المتجدد في الوجود
قوله فيلزم المحذور وهو عدم كون الله تعالى عالما في الازل بالحوادث قوله ثم تحقق في موضعه ان العلم الاجمالي علم بالفعل
فيرد ما حاصله انه لا خفاء في الجواب عن ذلك بان نعلم ما الله تعالى شانه في النظام كونه علم بها علما اجماليا حضوريا
الى ان يكون متعلقا بالفعل بل لم يتصف بها الذاتية لا انه جل شانه يتصرف بالزمان وجميع الازمنة حاضرة عنده
مع جميع الزمانيات الى وقته ونسبة الى الجميع على السوية لكن صفاته تعالى ليست بزمانية اضافة الى الحقيقية فتعلق
الاضافات الازلية تعلقا ازليا بوجود المعلومات فيما لا يزال كما يقول القائل بل علمه تعالى حضوري جميع المعلومات
حاضرة عنده من الازل الى الابد كل في وقته والحضور لا يحصل الا اضافة وهذا الجواب من معاد الوضوح
هذا مسلم عند من اختار ان علمه تعالى اجماليا فيه ما انتهى قوله وهو انه لا يصح الجواب فيه اعتراض
بما يتبعه الشارح من بطلان وجود الامور الغير المتناهية مطلقا وذلك لان مبنى علمه على ان المعلومات والحوادث
اليومية الغير المتناهية متجددة في الخارج في ازمنة غير متناهية موجودة حاضرة كل منها بجميع اجزائها انفسها

عنده تعالى ازلا وابدا اذ حضور المعدوم الصرف بنفسه عنده تعالى بين البطلان فضلا عن حضور الاوائل
بل بناؤه على ان تعالى اجتمع تلك الاجزاء في الوجود الخارجي معا لا يخفى على المتأمل وايضا كون ذاته تعالى بحيث
يكون جميع الزمانيات مع ازمنتها حاضرة عنده بغير غيبة ان صفة العلم وادعائها لكونه بارزا ما ذكرنا
ظهر حاله كونه جوابا اسلم مما احتمال ان يكون قوله وبمعنى العقل البسيط الذي يجعله الفلاسفة حاصله انه
قد تقرر عندهم ان محل النفوس ان تعقلها بالاشياء بالفعل بصيغة ومنشاء من مبادئ العالم بالجزئيات هو
الاجمالي فلو لم يكن العلم الاجمالي بالفعل لم يكن النفوس عالما بالاشياء بالفعل اذا جاعلها النقاد ومنها قوله ولم
قالوا ان العقل الاجمالي للمبادي هو الخلاق للصور التفصيلية في الخارج فلو لم يكن العلم الاجمالي علما بالفعل لم يكن
هو في المبادي العالية خلاقا للصور التفصيلية في الخارج ضرورة ان خلقهم وايجادهم ايا ها اختياري وشوق
بالعلم قوله العقل الاجمالي فينا ايضا مبدأ للصور التفصيلية في اذهاننا فلو لم يكن العقل فينا علما
لم تتأتى هذه المبدئية قوله ثم اقول كما ان البعد المكاني متناه كذلك الزماني دليل الحكماء على تناهيه بوجوه
متعددة بحيث لم يبق لا لعدم العقل عليه مجال ولكن بقى بعض ما يمكن ان يتشبث به العقول في الاول
فتميل الى منع تناهيه كالامتداد الزماني ويقدر بعض اجزائه على بعض فتدل على انه تعالى عليه لا يمتنع في الركون
الاشارة كيفية تقدم بعض اجزائه على بعض فتقدم الواجب تعالى عليه على وجه لا يبقى تشبث به وما حول الركون
اليه ايضا مجالا فمهد لذلك مقدمات فان قلنا كان البعد المكاني متناهيا في الواقع كما ذكرنا الشارح بقوله بوجوه
مقدمات اذ الاحاطة الزمانية علما ينبغي ان يفهم هذا الكلام قوله اذ لا فانه لم يوجد لك الايام بعدم
هو الا الآن السيال الذي هو موجود في الخارج وينطبق على الحركة التوسطية الموجودة في الخارج كما ان نفس الحركة
التوسطية في الخيال الحركة بمعنى القطع كذلك يرسم الآن السيال هذا الامتداد الغير المنقسم على هذا النحو في الخيال
نعم ان هذه الحركة الموجودة لا تنافي الانحصار قديم يتحرك بها فهذا الامتداد الغير المتناهي وان لم يكن موجودا
في الخارج لكن ترتسم في الخيال على هذا الوجه يقتضي وجود الحركة والمتحرك القريب عنده نعم ان ح

قوله الشيء في الوجود الا الله اي الظاهر انه بهذا انما هو بناء على ما ذكرنا آنفا ولكن المشهور ان ارباب التصوف يقولون انه كذلك حقيقة لا اعتبارا
ولذلك لما سئل بعض المحققين من العلماء عن بعض من الصوفية ان اردتم بقولكم ليس في الوجود الا الله ان وجود الغير مضمحل تحت سرادقات وجوده
تع كاضمحلال ضوء الكواكب تحت ضوء الشمس فذلك معقول وان اردتم انه ليس له في الحقيقة وجود الا الله اصلا فذلكم مردود واجاب عنه بانا نريد
الثاني من الترديد ولا سبيل برده الى التوجيه بهذا ولعل ان بعضا لما توغلوا في معرفة الله تع بحيث لا يرى الغير في الوجود حكموا بذلك لا انه كذلك حقيقة
لا نا ذلك مورث فساد الاعتقاد كما لا يخفى تو سع

في الحقيقة ممنوع لهذا الانتفاء قوله واذا كان الزمان متناهيا لم يكن شيء قبله او قبلية زمانية لا الاجل الزمان عينا
فلا يتصور كونه قبله بل الاجل انه لا يكون ثم قبله زمان يوجد الفعل فيه ويتقدم صانعه فيه عليه قوله
لا ان المكان متناه ... [illegible]
وهو البعد والفضاء غير متناه ضرورة كون الابعاد متناهية بل الاجل انه لا وضاء فيها ... [illegible]
يتعين بالمحدد وسطحه المحدب ... [illegible] قوله فالله ...
على الزمان الا بان الزمان ... [illegible]
وذلك ... [illegible] قوله لا يبعد ... [illegible]
من النقدمات ... [illegible]
وليس في ... [illegible]
في الماء ... [illegible]

[illegible]

اما الوجوب بالوجوه ... [illegible]

قوله الشيء واما معرفة الله تع بالكنه فغير واقع اي اعلم ان الناس اختلفوا في وجوب معرفة الله تع فذهب قوم
الى عدم الوجوب كالحشوية وذهب الجمهور الى الوجوب ثم اختلفوا في طريق المعرفة فذهب الصوفية الى ان الطريق
في المعرفة هو تصفية الباطن برياضة النفس بالمجاهدات وتجردها عن الكدورات البشرية والتوجه الى الحضرة الكلية
والمواظبة على الطاعة وذهب حكماء الهند الى المعرفة بمعرفة جميع الاشياء يحصل بالالهام وذهب الملاحدة
الى انه يحصل بالتعليم وذهب الاشاعرة والمعتزلة الى ان الطريق في المعرفة هو النظر وهذا هو الصحيح لما ان
الامن في ذلك يحتاج الى معونة النظر واما ان المراد انه لا مقصود للناس طرق المعرفة الا النظر واما انه مخصوص بمن
لا طريق له اليها الا النظر كالعوام كذا ذكره القوم وان اردت الاطلاع على التفصيل فارجع الى شرح المواقف
وغيره هذا او اقول الحق هو انهم انما ارادوا به السبب الكامل فدعوى الكل باطل اذ قد يحصل بلا سبب المعرفة

يطلق عليه بمعنى لفظ الوجود قال البيضاوي رحمه الله عند قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام الاية
... [illegible] رحمه الله تعالى ...
... [illegible] قوله ... [illegible]
المجمعين في الاجماع الاولين ... [illegible] قوله في ههنا تعليلية ... [illegible]
على ... [illegible]
قوله لان ... العقلية تحتاج الى ... [illegible]
... [illegible]
على نفي التركيب ... [illegible]
... [illegible]

[illegible]

قوله والاحاديث الدالة على عدم حصولها كثيرة الى قوله والدليل
الدالة على عدم حصولها كثيرة مثل قوله عم آه وقول الصديق آه
لكان اولى ليشمل قول الصديق ولم يتعرض من اول الامر بهذا وعا
يستدل به على ذلك جواب موسى عم عن سؤال فرعون حين قال
وما رب العالمين بذكر خواصه وصفاته تع ثلث مرات مع ان سؤال
بما انما يكون عن الحقيقة في المرة الاولى قال رب السموات والارض
وما بينهما وفي الثانية ربكم ورب ابائكم الاولين وفي الثالثة رب
المشرق والمغرب فلولا ذلك لما اجاب بتلك الخواص مع ان فرعون
قال لمن حوله انه لمجنون فانه سئلت عن الحقيقة واجابه بصفات
وانت تعلم انه لا يدل عليه لجواز ان يكون موسى غير عالم بالكنه
ولا يلزم من عدم علمه عدمه وعلى التسليم فيجوز ان يكون ذلك
لعدم فهم السائل او التعريض بانه المناسب بحالهم وان
يكون مقصودا بسؤالهم كما في قوله تع ويسئلونك عن الاهلة
قل هي مواقيت للناس الاية تو سع
بهذا تقوية الاستدلال

قال الشاعر

اعتصام الورى بمعرفتك عجز الواصفون عن صفتك

تب علينا فإننا بشر ما عرفناك حق معرفتك

من جملة ما [illegible] خطاب [illegible] في هذا المقام بلفظ السبحان الذي هو تنزيه وتعالى بالتنزيه عن الاشياء [illegible]

[illegible] جعل الصدر رضي الله عنه سبب حصول العجز [illegible] الصدر رضي الله عنه العجز عن درك الادراك ادراك وفي القاموس

الدرك [illegible] فقد قال الامام ابو الليث [illegible] الادراك

[illegible] الادراك وهو ادراكه تعالى بالكنه فالمعنى ان عجز العقول عن ادراك كنهه تعالى [illegible] حصول [illegible]

لها [illegible] من جميع ما سواه [illegible] يمتنع ادراك كنهه [illegible]

من نوائح الزمان [illegible] معرفة الله تعالى [illegible]

[illegible] على معرفة الله تعالى [illegible]

[illegible] ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك [illegible] السموات والارض [illegible]

[illegible] انواع الحبوب [illegible] والنبات [illegible]

بتصحيح النظر [illegible] الصانع تعالى وصفاته العلى من الوجوب [illegible] والعلم والقدرة والارادة وغير ذلك من الصفات

السلبية [illegible] ان هذه الادلة كلها [illegible] النظر [illegible]

الذي [illegible] دلالة عليه في هذه الاية [illegible] هذه الاية [illegible] وجوب النظر [illegible] الله تعالى

التي يحصل بتصحيح النظر [illegible] وجوب النظر [illegible]

رحمة الله تعالى وقوله تعالى انظروا ماذا في السموات والارض [illegible] من الوجوب [illegible]

[illegible] في هذا المقام [illegible]

ان الدليل هنا هو كون النظر واجبا في [illegible] وجوب [illegible]

ليحصل [illegible] المعرفة [illegible]

شكر المنعم [illegible] عقلا [illegible] شكر الله تعالى [illegible] معرفة الله تعالى [illegible]

على النظر [illegible]

ان عقله فعقلك [illegible] النظر في معرفة الله تعالى [illegible] المطلق العقلي يكون واجبا [illegible]

قلت [illegible] بالنسبة الى جميع الاشخاص في محل [illegible] يعني ان المراد من كون النظر واجبا في معرفة الله تعالى

انه [illegible] في الجملة [illegible] بالنسبة الى جميع الاشخاص [illegible] فالنظر [illegible]

[illegible] ان المراد من النظر في معرفة الله تعالى [illegible]

الى النظر في ذاته [illegible] الاحتياج اليه [illegible] النظر [illegible] النظر في [illegible]

[illegible] على كل واحد من المكلفين وجوب [illegible] بالنسبة الى [illegible] بعض [illegible]

بالنسبة [illegible] لا يكون النظر في ذلك البعض واجبا عليه [illegible] بالنسبة [illegible]

الابدان [illegible] لا يكون النظر واجبا عليهم اصلا [illegible] كل واحد من المكلفين [illegible]

بحيث [illegible] التفصيل [illegible] المستقيم

والى الله المشتكى من [illegible] النظر [illegible] العلم والفضل [illegible] بهذا المشتكى [illegible]

[illegible] المؤمنين [illegible] النظر [illegible] في المعارف الالهية واجبا على المؤمنين [illegible] واصحابه

رضوان الله تعالى عليهم اجمعين [illegible] المؤمنين بالنظر [illegible] الواجبات [illegible]

بالاقرار [illegible] رضوان الله تعالى عليهم اجمعين [illegible]

جميع ما جاء به النبي [illegible] في حق الله تعالى وصفاته [illegible]

[illegible] في المعارف الالهية [illegible]

[illegible] بالنظر في المعارف الالهية بسبب [illegible] حاصلة [illegible] المقدمات [illegible]

الدلائل [illegible] وامثالهم [illegible]

والارشاد [illegible] الادلة الاجمالية [illegible] الادلة الاجمالية [illegible]

رضي الله عنه [illegible] والطريق [illegible] والاشراق

حسين منصور الحلاج

قوله ويدل على ما ذكره من كون القصد الى النظر اول الواجبات وتوقف جميع الافعال الاختيارية على القصد يعني ان القصد
الى النظر الذي هو اول الواجبات لاجل كونه فعلا اختياريا يتوقف على قصد اخر فان كان واجبا وما لا يتم الواجب الا به [illegible]
اختياريا [illegible] وتوقف جميع الافعال الاختيارية على القصد يستلزم توقفه ايضا على قصد اخر [illegible] القصد الاخر [illegible] واجبا
اختياريا يتوقف ايضا على قصد ثالث وهكذا فيلزم الدور او التسلسل وبما قررناه ظهر ان [illegible] هذا الايراد مجموع القولين
قوله لعل القول بكون القصد الى النظر واجبا والقول بكون القصد من بين الافعال الاختيارية لا واحد منهما كما زعمه بعض الناظرين
ولا [illegible] الاختيار في [illegible] فلا يصح كون شيء منهما واجبا [illegible] فلا يجوز ان يراد بالقصد [illegible] او الاحد
لا [illegible] انه [illegible] الاخر [illegible] ان يكون [illegible] الحصول باختيار [illegible] قصد ويجعل اول الواجبات فالقول
القصد الى الواجب باطل قطعا قوله فيحتمل الخلاف [illegible] ان يكون اول الواجبات [illegible] الله تعالى والنظر في معرفته او الجزء الاول من النظر
قوله فان ايجاب الشيء يستلزم ايجاب ما يتوقف عليه الشيء [illegible] ايجاب ما يتوقف عليه الشيء ايجاب لذلك الشيء [illegible] السبب
فان ايجاب القتل الذي هو ازهاق الروح [illegible] الذي هو ضرب السيف [illegible] والازهاق ايجاب اخر [illegible]
قوله فان ايجاب [illegible] ايجاب [illegible] فان [illegible] منهما [illegible] في ذاته [illegible] ايجاب [illegible] جرى
لا لما قيل من ان التكليف بالشرط [illegible] السبب [illegible] غير مقدور من الشرط والجزء في الكون واجب
انما هو [illegible] من ان ايجاب الشيء ايجاب ما يتوقف عليه الشيء [illegible] السبب مستلزما [illegible] ما قيل من ان التكليف
بالشرط والكل [illegible] الشرط والجزء تكليف بالمحال [illegible] هذا التكليف وكونه تكليفا بالمحال ممنوع [illegible] فيه قطعا
بل انما المحال هو التكليف بالشرط والكل مع التكليف بعدم الشرط والجزء [illegible] قوله لا يستلزم تحقق الشرط
[illegible] المحال هو التكليف [illegible] هذا التكليف [illegible] فان الممنوع اصلا واما ما قيل [illegible] بالمحال
[illegible] دليل [illegible] على هذا الدليل وان حاصل الكلام هو ان التكليف بالشرط
بدون التكليف بالشرط والجزء [illegible] بهذا الدليل [illegible] الفرق بين السبب المستلزم وغيره [illegible]
لكن [illegible] من منع [illegible] هذا التكليف [illegible] الا في التكليف بالشرط والكل مع

مع التكليف بعدم الشرط والجزء [illegible] ما افاده [illegible] الفصل و[illegible] الخبر باللام [illegible] في بعض النسخ قوله للتعليم
ارادوا بالفعل هاهنا [illegible] على الفعل [illegible] ان النظر [illegible] الفعل الذي [illegible]
لكن العلم [illegible] هذه المقولة [illegible] من مقولة الكيف والانفعال والاضافة [illegible] الافعال المتولدة [illegible]
انهم لم يريدوا بالفعل هاهنا معناه [illegible] ما يطلق ايضا عليه [illegible]
عند الاشاعرة [illegible] للفعل [illegible] قوله عند الاستاذ [illegible]
لقولهم [illegible] خبر [illegible] بيت [illegible]
ابن [illegible] قوله لا يصح هذا المذهب مع القول [illegible] الممكنات [illegible] الاختيار [illegible]
[illegible] جميع الممكنات مستندة الى الله تعالى ابتداء [illegible] الفعل والترك [illegible]
[illegible] بالاختيار لحصول جميع الاشياء من غير مدخلية [illegible] اصلا [illegible]
عن شيء اصلا لا عنه تعالى [illegible] ولا عن غيره [illegible] فيه اصلا [illegible] العلم [illegible]
كون حصول بعض الاشياء من بعض [illegible] قوله [illegible] بعض الناظرين
قوله ولا يلزم [illegible] حصول العلم على النظر [illegible] ولا يلزم [illegible] العلم الحاصل [illegible] الله تعالى [illegible] بالنظر [illegible]
[illegible] ان يكون حصول [illegible] النظر [illegible] هذا [illegible] جميع الممكن
اليه تعالى [illegible] بعض افعاله [illegible] النظر [illegible]
على الله [illegible] لا يصح هذا المذهب مع القول [illegible] قوله ومن البين ان الاشعري [illegible] الى دفع ما [illegible]
[illegible] هذا المذهب [illegible] الاشعري قوله فلا يرد [illegible] البياض [illegible] الاشعري [illegible] الله تعالى
ولا ينكر كون بعض الاشياء [illegible] البعض [illegible] الاشعري [illegible] بالضرورة [illegible]
وقد [illegible] هذا الايجاب [illegible] الارادة [illegible] الارادة بايجاب [illegible]
واعدامه [illegible] التعلق الارادة [illegible] قوله [illegible] الاشعري [illegible]

جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداء او بعد [illegible] الاشعري [illegible] مذهب الحكماء
على ما صرح به الامام في [illegible] ما اورده صاحب المواقف من عدم صحة [illegible]
جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداء وكونه قادرا مختارا ويرد عليه ايضا ما اورده الشريف من منافاة مذهب
الاشعري على الاجلى قوله [illegible] على مذهبهم اي على مذهب الفلاسفة لا على مذهب المتكلمين
القائلين بحدوث العالم [illegible] قوله والحق عندي [illegible] الاجلى قوله فلان العلم
[illegible] لا العلم [illegible] بوجود الصانع [illegible] العادية [illegible]
[illegible] قوله والمهندسون انكروا افادة العلم في الالهيات دون [illegible]
لانها علوم قريبة من الاذهان متسقة منتظمة فلا يقع فيها غلط قوله فالقائل بوجود الصانع وصفاته السيد
هذا من قبيل التنبيه بالادنى على الاعلى [illegible] قوله [illegible] اي بذاته وصفاته وافعاله قوله لانه
[illegible] بالنظر الصحيح من الانظار ولم يثبت ما ذكرتم ان هذا النظر صحيحا
لا يفيد العلم [illegible] النظر الصحيح [illegible] في الالهيات [illegible] انما النزاع في كون النظر الصحيح [illegible]
للعلم قوله وكون [illegible]
[illegible] قوله فلا يلزم من عدم [illegible]
[illegible]
المانع ولا يكون الا بعد ذلك المانع فيحصل ادراكه [illegible] ينبغي ان يفهم هذا الكلام قوله على هذا الدليل [illegible]
العلم في الهندسيات ايضا [illegible] هذا الدليل على ما [illegible] التنبيه بالادنى على الاعلى [illegible]
[illegible] وكانوا عاجزين عن معرفته [illegible]
مع ظهوره خفي على بعض الناظرين قوله هذا انما يدل على [illegible] الامتناع [illegible] الاحتياج الى العلم ووقوع الخلاف
في معرفة الله تعالى وعدم [illegible] النظر الصحيح [illegible]

الذي لا نزاع فيه [illegible] الانظار الصحيحة [illegible] قوله [illegible] الاختلاف في الاحتياج
الى المعلم [illegible] بمعنى انهم اختلفوا في الاحتياج الى المعلم كما اختلفوا في معرفة الله تعالى [illegible] الناظرين [illegible]
[illegible] كما قال في معرفة الله تعالى [illegible] الاختلاف في الاحتياج الى المعلم [illegible]
بالاحتياج الى المعلم [illegible] مع انهم قاطعون بكون المعلم محتاجا اليه في [illegible] الالهية هكذا ينبغي [illegible]
على ذي الافهام قوله ولا نسلم [illegible] النظر الصحيح في [illegible] اثبات الصانع وصفاته
يستلزم العلم [illegible] لكن العلم الحاصل بالنظر وحده لا يفيد النجاة في الآخرة [illegible] الايمان في الدنيا [illegible]
[illegible] لا اله الا الله [illegible]
[illegible] قلنا [illegible]
العلم الحاصل بالنظر وحده لا يفيد النجاة في الآخرة [illegible] الشرع والمعلم [illegible] الاحتياج في هذا الى المعلم الذي هو الامام المعصوم
بل يكفي [illegible] صاحب الشرع والامام [illegible] الاحكام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله فيحتاج الى المحدث [illegible]
قوله ولو جوزنا التأثير في القديم [illegible] وجود الصانع القديم [illegible]
[illegible] القديم [illegible] الصانع القديم [illegible]

الاول وجوب كون القديم الذاتي على ما ذهب اليه الحكماء المستند بالذات الى المكن بغير خارج عن ذاته قوله انه على تقدير ان الذات علة تامة للوجود الخ في المعلول
عند تحقق علته التامة قوله فاقول ان اريد بالوجود الخ اي ان اريد بالوجود الذي هو عين الذات المعنى المشترك بين جميع الوجودات
المفهوم بالبديهة المسمى بالوجود مطلقا فلا نزاع ان هذا المعنى المشترك بين جميع الموجودات لا يصح ان يكون عين شيء منها فضلا
عن الواجب وان اريد به معنى اصطلح على تسميته بالوجود فيكون النزاع بين جمهور المتكلمين والفلاسفة لفظيا فان جمهور المتكلمين لا يدعون
الا كون المعنى المشترك البديهي في الواجب عين ذاته ولا بد من عروض هذا المعنى عند الحكماء قوله وهو … [illegible]
بناء على ان المعلول لذاته الذات بسبب تأثير حقيقته بما ذهب اليه جمهور المتكلمين فيكون النزاع بينهم معنويا قوله في الممكنات
ان الفاعل قال انه يلزم في حاشية التجريد معنى كون الممكن موجودا انه معروض لحصة من الوجود المطلق بسبب غيره ومعنى ان الفاعل
يجعله بحيث يلاحظه العقل انتزع منه الوجود بسبب الفاعل منضم اليه الحيثية لا بناء كما الاولى فقد عرفت ما ذكره وقال
ايضا الا ان كون هو مبدأ انتزاع المحمول اي الوجود في الممكنات الحيثية مكتسبة من الفاعل وفي الواجب ذاته قوله لما كان الذات
علة للوجود يكون الذات بذاتها مبدأ لانتزاع ذلك المفهوم اي يكون الذات بذاتها لا بسبب الفاعل ولا بحيثية مكتسبة من الغير
كما في الممكنات قوله قلت القائلون بالعينية هم الذاهبون الى بطلان ما عدا الذات كيف ينصون على ان النزاع بين الفريقين ومحصل الجواب
هو ان كون الذات علة للوجود كما هو مصطلح القوم بمعنى انه مبدأ لانتزاع الوجود بالمعنى الذي لا انه بسيط ان يكون هناك امر
وراء الذات هو الوجود والقائلون بالعينية ينكرون كون الوجود معنى وراء الذات فيكون الذات بذاته مبدأ لانتزاع الوجود عندهم
بالحقيقة اي كون الوجود الحقيقي القائم بذاته مبدأ لانتزاع الوجود المطلق وعند القائلين بالزيادة يرجع حقيقته الى كون الذات
المعلول على الحقيقة ويكون علة له مبدأ لانتزاع ذلك الوجود وعند ليس كون الذات بذاته مبدأ لانتزاع الوجود … [illegible]
بل كونه بذاته مبدأ لانتزاع ذلك المفهوم لا يتصور بذلك الطريق ومما بينا ظهر بطلان ما قيل لا يخفى … [illegible]
دليل على انه لا يلزم على المتكلمين القول بعينية الوجود بالمعنى الذي قصده القائلون بعينية الوجود على ان المستدل
عن هذا التقرير … [illegible] … على بطلان مقصد الخصم لا يستقيم … ما ذهب
قوله وبهذا التقرير ينكشف كثير من الشبه منها ما اورده في التركيبة المعنى الوجود … انما قام به الوجود لم يكن عند الواجب

اشهرها ما اشرنا اليه سابقا ومنها انه يندفع به ما اضطرب فيه الامام لانه بعد
ما استدل على ان الوجود لا يطلق على الوجودات بالاشتراك اللفظي حكم بان
الوجود في الجميع سواء وجود الواجب مساو لوجود الممكنات تعالى عن ذلك
ثم قال اي ان وجود الممكنات عارض لماهياتها حكم بان وجود الواجب ايضا كذلك
كذا قيل ولا يخفى عليك ان مراد الامام بكون وجود الواجب مساويا لوجود الممكنات
المساوات في المفهوم المطلق المشترك فيه الجميع ولا ضرر في ذلك والمراد بالعروض
عدم كونه عين ذاته تع وهو كذلك عند جمهور المتكلمين فكلامه في نفسه صحيح
غايته انه لم يسلك مسلك الحكيم رح منه

12

ان موجودا بعينية الوجود وان كان معناه اعم من ذلك وهو نفس الوجود فكان الوجود الخالي عن المهية الممكنات موجودا ايضا
اذ لا فرق بين الوجودات كلها في كونها وجودات مجردة انت من هذا التنزيه قوله كقوله تعالى لا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه
… [illegible] … ما سوى … العبد وجهه ان
الحكم بالعبادة على الخلق انما يناسب اذا كان الخالق لجميع الاشياء التي يتصف بها العبد من الطاعة والمعصية … [illegible]
وبعض الاشياء التي يتصف بها ما سوى الموجود ولا يكون غيره خالقا لها … [illegible]
لها من العبد الى الموجود … [illegible] … حاصلة بقدرة العبد وحدها
بايجاد العبد فتأثيرها مستقلا بالاختيار قوله على تعلقهما جميعا باصل الفعل على طريق انه يجوز اجتماع المؤثرين
المستقلين على اثر واحد فلا يمكن ابطال هذا القول بدليل التجري فانه تعالى متعلقة بذلك الفعل بالايجاد
… [illegible] … قوله لكن قدرة الله تعالى تتعلق باصل الفعل
وقدرة العبد بكونه طاعة ومعصية كما في لطم اليتيم تأديبا او ايذاء … [illegible]
او معصية واقع بقدرة العبد قوله والاثر عليه ما الزمه المعتزلة … [illegible]
واقعا بقدرة العبد مستقلا قوله بوقوع بعض الاشياء بقدرة العبد مستقلا فيلزم عليه على هذا التقدير ما يلزم على المعتزلة
في الفعل بوقوع اصل الافعال بقدرة العبد قوله … بالنسبة الى العبد او معصية … [illegible]
كونه طاعة او معصية بالنسبة الى الله … الى كونه مستقلا قوله انه تعالى فاعل الحوادث كلها … [illegible]
العبد لا قدرته وارادته قوله لم يكن منافيا لما الخ … اذ لم يكن … [illegible] … الاخيرة في
الى المتوسطات … [illegible] … عليه تنبيها على كونه … [illegible]
كونه تعالى فاعلا لجميع الحوادث والمعلولات الواقعة في المراتب الاخيرة قوله الا انما هو … [illegible]
بالفعل من جميع الوجوه بذاته وهو الكامل الذي لا يكون له صفة منتظرة … هو المبدأ الاول … [illegible]
… [illegible] … قوله … الخبر في قوله والله الذي … الحوادث كلها … [illegible]

والارادة تعلق ما تقرر من كونه [illegible] قوله لا القادر [illegible] فلعل الاعتراض [illegible] لا يشملها الى الصفات بل هي مختصة

الصفات اذ الادلة الدالة عليها لا تدل عليها على جميع الصفات وشمولها ولو سلم [illegible] لا الادلة

بحيث يشمل الصفات بعضها فنقول ان العقل يخصص [illegible] انه تعالى [illegible] بالاجنب بعض الصفات عن العالم كالتخصيص

بزيادة الوجود والتشخص في الصفات الكاملة [illegible] فان العقل يحكم بسبب ملاحظة احوال نفسه [illegible] الوجود

[illegible] الممكنات لزيادة الوجود والتشخص في الصفات [illegible] في جميع الموجودات [illegible] بالبعض [illegible]

بسببه يكون هذا الاخير [illegible] ما تقرر عند الحكماء [illegible] في العقل قوله لا الارادة به نفي العينية [illegible] لكن يتصف

بجميع صفات الكمال [illegible] صفات [illegible] قوله وكون الشيء [illegible] العلم به فيكون العلم [illegible]

بالعالم فهو تعالى له ضرورة القائم [illegible] الاشياء [illegible]

كونه معنى [illegible] قوله بانتفاء العينية بديهي فانا نعلم بديهة ان الصفة لا تكون عين الموصوف [illegible]

للعينية [illegible] فانه [illegible] الصفات عين الله تعالى [illegible] الصفات [illegible]

الصفات في الماهية الممكنة [illegible] تعالى [illegible] في ذلك الى تلك الصفات [illegible]

[illegible] قوله اذ المراد بهذه الامثلة [illegible]

ما يفيده [illegible] ما ذكر في الامثلة [illegible]

[illegible]

[illegible]

ان [illegible] هذه [illegible] قوله [illegible]

والا لزم [illegible] المراد بهذه الامثلة [illegible]

[illegible] قوله مع [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

ولا انتفاء الشيء [illegible] قوله [illegible] من الكسب [illegible] صفة [illegible]

بالارادة [illegible] ولذا [illegible] العبد [illegible] الفعل في العبد [illegible] العبد

[illegible] قوله والعلم [illegible]

[illegible] من جميع الوجوه [illegible]

[illegible] من جميع الوجوه [illegible] العالم [illegible]

قوله وايضا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا [illegible] قوله لا يقال [illegible]

[illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

ان [illegible] جميع الوجوه [illegible] جهة واحدة [illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله [illegible] الصفات [illegible]

بالاجنب [illegible] العلم [illegible] الارادة

الصفات كالعلم والقدرة والارادة

[illegible]

فالجزء ضرورة امتناع تداخل احدهما في الآخر قوله لو تركب الجسم من الاجزاء [illegible]

فيما يترتب عليه هذا الامتناع [illegible] الجسم [illegible]

قطعا قوله لا يجوز ان يتعقل البارئ [illegible] العالم [illegible]

فان قلت لا يجوز ان يتعقل وجود الجسم [illegible] العالم [illegible]

[illegible]

١٩

لكان المصرح بجميع المعلومات اي بجميع ما من شأنه ان يعلم او بجميع الموجودات اما علمه بغيره اي بجميع ما هو غيره من الكليات والجزئيات فلانه
من ذلك الافعال المتقنة المحكمة او الارضية التي يتحير العقلاء فيها [illegible] فاعل الافعال
مع ما فيها من الحكم ومنافع الخلقة وذلك دلالة ظاهرة على كمال علم صانعها [illegible] لا يمكن الا بحيط [illegible] المقصود هنا
انما ان [illegible] لا يبتنى عليه الكامل [illegible] الافعال المتقنة لا تدل الا على علمه بهذه الافعال ولا تدل
على علمه بجميع [illegible] فانه يعلم الله تعالى بعلمه بذاته [illegible] العلم بالشيء يستلزم ان العالم بذلك الشيء
عالما بما هو [illegible] يعلم ذلك الشيء والعلم بما هو الذي يعلم ذلك [illegible] علم الله بذاته [illegible] تشهد به الفطرة السليمة
وهذا معنى [illegible] العلم بالشيء مستلزم لكون العالم به عالما بما هو الذي يعلم ذلك الشيء [illegible] وصرح به الشيخ
ايضا وتشهد به الفطرة السليمة وهذا هو المنهج الملايم بهذا المقام اي الطريق الذي سلكناه في اثبات علمه تعالى بذاته
وبجميع ما سواه هو الطريق الملايم بمقام [illegible] جميع المعلومات وذلك لاختصاره وسلامته [illegible] الطرق التي سلكوا فيه
وليشهد عليهم انه تعالى لا يعلم الجزئيات المادية [illegible] منحصرا في نوعه [illegible] الشيخ في الاشارات [illegible] الوجود
[illegible] والمستقبل [illegible] ان يتغير [illegible] علمه تعالى بالجزئيات [illegible]
[illegible] الطوسي [illegible] في الاشارات [illegible]
[illegible]
بالجزئيات المتغيرة [illegible]
[illegible]
الله تعالى [illegible]
هذا المقام [illegible] الشخص [illegible]
ذو الانسان [illegible] الحقيقية المختصة [illegible]
وتلك التشخصات في المادية [illegible]

المدرك لما لم يكن لها ماهيات كلية فلا يمكن ادراكها بطريق التعقل [illegible]
من التشخص على العلماء بانهم [illegible] الشخص [illegible]
وما دام [illegible] بعض المعلومات [illegible]
الجزئيات [illegible] التشخص [illegible]
من التشخصات [illegible] بل اسباب التشخص [illegible]
بالعوارض الخارجية [illegible] بطريق التعقل [illegible]
كلية عندهم [illegible] الوجود الخاص [illegible]
التشخص [illegible] الماهية [illegible]
وكا [illegible] اختلاف [illegible] الاعتقاد [illegible]
بالاعراض [illegible] الاعراض [illegible]
عن تشخص الاعراض [illegible]
عن الارادة الموجبة [illegible] الشخص [illegible]
لتشخصها [illegible] الاعراض [illegible]
المكانات [illegible] في التعليم الاول [illegible]
الى جميع [illegible] الارادة الكلية [illegible]
[illegible] الارادة الكلية [illegible] الارادة الجزئية [illegible]
الكلية [illegible] الارادة الكلية [illegible]
[illegible] نفسا منطبعة [illegible]
[illegible]

قد يجب ان يكون الاختصار بحسب الذات اي يمتنع فرد آخر منه في ذاته معا و بدلا لان الكلام في اتحاد الفرد
و تخصيص الكلي بهذا الفرد عند ارادته قبل تحققه و الاختصار الواقع لا يفيد وجه تخصيص هذا الفرد مع استواء
نسبة الكلي عند العقل في ذاته الى كثير معا و بدلا فالشمس مثال فرضي على تقدير القول بامتناعه و في شرح المطالع
في تمثيل الكلي المنحصر في الفرد الذي له افراد ممكنة بالشمس قيد بقوله عند من يقول بامكان افراد و هو فيه
اشارة الى الخلاف و الكلام في المثال سهل و لا يتعلق بالغرض فيه بل الغرض في تبيين مرامهم من كلامهم لكن كلامه
في التوفيق بين الكلامين بظاهره يدل على ان عدم الاشتراك في الواقع و ان امكن الاشتراك يكفي في جواز صدور
الجزئي و الا لكان المناسب ان يقول بدل قوله مع عدم الاشتراك يمتنع عن صدور جزئي فتفطن فتدبر منه

الكل فلك نفسا و مجرد فيفيض صورة جسمانية على الفلك فيتقوم بها و هي [illegible] الفلك و يحرك الفلك بواسطة
الصورة التي باعتبارها جزئية و باعتبار [illegible] يصح صدق [illegible] لاجل هذا النوع لا
[illegible]

[illegible]

٢١

كتعقله الذات تعالى بتعقلها المعدك [illegible] انما يكون بخصوص [illegible] من الاشراف [illegible] ان علم الله تعالى

عن حصول شئ معلوم منه تعالى [illegible] ما هو حاضر عند العقول [illegible] عند الله تعالى [illegible] ايضا [illegible] تعالى

[illegible] ان الحاضر [illegible] فيكون الله تعالى عالما بجميع الاشياء [illegible] في ذاته [illegible]

[illegible] بعقل [illegible] مع الصور الحاصلة فيها [illegible] بجميع الموجودات [illegible] الوجود في الواقع

[illegible]

في هذا الوجود [illegible] بحسب هذا الوجود [illegible] الحقيقة قوله من [illegible] بالعقل والحس [illegible]

[illegible]

وما ذهب اليه بعض المعتزلة بان الانسان [illegible] بهذا المعنى لم يوجد شيئا الا اذا [illegible] ما يترجح به الايجاد [illegible]
ان يترجح احد [illegible] من غير مرجح بديهي [illegible] فكيف [illegible] هذا بعد [illegible] العطف [illegible] الى [illegible]
مع ان [illegible] في جميع الجهات التي تتصور الترجيح بينها [illegible] فرق بين الترجيح بلا مرجح وبين الترجح من غير مرجح فالاول
[illegible] بلا سبب مرجح من خارج ضروري البطلان واما الترجيح من غير مرجح اى من غير داع فليس [illegible]
[illegible] في الارادة [illegible] والتسلسل [illegible] ومعنى الشرطية الاولى [illegible]
ان وجود العالم دائم الوقوع [illegible] الفعل الذي هو الخير والجود [illegible] الخير المحض والجود المطلق [illegible]
[illegible] وصدق الشرطية لا يستلزم صدق طرفيها [illegible] الى دفع ما [illegible] كونه تعالى قادرا بالمعنى المذكور [illegible]
على صدق مقدم الشرطية الثانية لان صدق الشرطية [illegible] بصدق طرفيها [illegible] الدفع [illegible] فيها [illegible]
مع كذب طرفيها كما في قولنا [illegible] ودوام الفعل وامتناع الترك [illegible] لا ينافي الاختيار
[illegible] المتكلمون [illegible] لازم الفعل [illegible] العالم
ما دام [illegible] الغرض فيها [illegible] الافعال الطبيعية
[illegible] الاختيار [illegible] على وجه [illegible] في الافعال الطبيعية [illegible]
عين ذاته [illegible] الفعل خيرا محضا [illegible] لان المقتضي [illegible]
[illegible] والصحيح [illegible] هو الامكان لا الوجوب والامتناع الذاتي
[illegible] المقدورية [illegible] فاذا ثبت قدرته في البعض ثبت في الكل [illegible] المقتضية للقدرة [illegible] جميع الممكنات
على السوية [illegible] المعدومات لا [illegible] محضة لا امتياز [illegible] بعض المعدومات [illegible]
[illegible] تعلق القدرة [illegible] المعتزلة فاذا ثبت قدرته في بعض الممكنات [illegible] ثبت في الكل [illegible]
الامكان الذي هو علة الاحتياج الى الفاعل مشترك بين جميع الممكنات فان كل ممكن [illegible] محتاج في وجوده الى علة فعلته اما ذاته
او منتهية اليه [illegible] الدور والتسلسل وقد ثبت في موضعه انه تعالى فاعل بالاختيار فيكون قادرا على جميع الممكنات اما اقتداره

اما اقتداره على الممكن الذي هو معلوله بلا واسطة فظاهر واما اقتداره على الممكن الذي [illegible] فلان اقتداره على
[illegible] تعالى عليه فان وجوده وعدمه [illegible] فاذا كان وجودها وعدمها [illegible]
[illegible] جميع ما سوى الله تعالى [illegible] حادث [illegible]
[illegible] بعض [illegible] عنه تعالى بالايجاب [illegible] البعض [illegible]
بحدوث العالم [illegible] ولا العجز عن البعض نقص [illegible] تعالى ولم يكن قادرا على جميع الممكنات كان عاجزا عن بعضها بالضرورة
لعدم جواز صدور ذلك البعض عنه [illegible] بحدوث العالم [illegible] لكن اثبات [illegible]
[illegible] على جميع المقدورات [illegible]
وهذا العلم لا يحصل الا [illegible] قدرته تعالى شاملة لجميع المقدورات [illegible] بالادلة
[illegible] باطل قطعا [illegible] اذ الدليل [illegible]
المعجزة فعل الله تعالى ومقدوره [illegible] المعجزة فعل الله تعالى [illegible]
فعل الله تعالى ومقدوره [illegible] المعجزة فعل الله تعالى ومقدوره [illegible]
[illegible] فعل الله تعالى ومقدوره [illegible]
[illegible] المعجزة فعل الله تعالى [illegible] في دعوى الرسالة [illegible]
تعالى [illegible] بالاختيار [illegible] خلافا للمعتزلة [illegible]
مريد [illegible] من الخير والشر [illegible] والكفر [illegible] الشرور والمعاصي [illegible]
انه [illegible] الشرور والمعاصي [illegible]
والطاعات [illegible] بعض المعتزلة [illegible]
منهم [illegible]
[illegible] الخيرات والطاعات [illegible] الشرور والمعاصي

يراد من ضرورة استناد كون الضد من امر معاد بما قرر بعد الكلام الذي يقع عنه بما اورد عليه من ان الرد ... [illegible]
والمعاصي ما سوى بها عن الكفر الارادة اما مدلول الاتيان من انتفاء الاستناد وهو ظاهر ... [illegible]
او لازمه او ملزومه من استلزام الذي هو انتفاء اللزوم الذي هو الارادة او بين قوله ولا لازمه ... [illegible]
الملزوم انتفاء اللازم قوله والرضا هو الارادة اجيب عنه بان الرضا هو ترك الاعتراض والله تعالى ... [illegible]
دون واحد ... العبد ... وليس ... الاعتراض عليه فالرضا ... [illegible]
غير الارادة قوله ودفع قطع النظر عن ذلك ... [illegible]
[illegible]

والعقاب فتخفيف المجوز على القائل ان الخاص هو الاتيان بما يوافق الامر ... الرضا اعني نفي الاعتراض ... [illegible]
دون الامر التكويني فان خالفه فكذا وافقه كما في الملتوين بالايمان ... عليه ... [illegible]
والعاصي ... بالكفر والعصيان ... بالامر التكويني مطيعين ... مطيع العبد ... [illegible]
بما امر به بالامر ... التكليفي الذي ... عليه الرضا فتامل قوله كما يقول المعتزلة فانهم ... الاصوات والحروف ... [illegible]
بذاته بل يخلقها الله تعالى في غيره كاللوح المحفوظ ... او النبي ... كالشجرة ... [illegible]
ويجاب عنه الاصوات والحروف في الغير قوله لا خلاف ... [illegible]
انه قبل الكلام ... [illegible] قوله الدلائل
السمعية ... [illegible]
محمد ... قوله ... الضروريات الدينية قوله ... [illegible]
فانا اذا علمنا ... بالضرورة ... [illegible]
[illegible]

ونعينه عين ذاته بل انه لما كان ماهية جزئية في ذلك [illegible] من الوجود والتعين جزأين حقيقيين لكون الصفات ماهية وكان كل منهما وجوديا

فلا الا انه لو كان الجزء الحقيقي [illegible] وانه لما كان البطلان وفيه في بيان ان كل ما في الذات تعينه [illegible] او بلا اثر

لم يتعدد الا لكان قبل تكونه نوعه منحصر في فرد بل يمتنع فرد آخر له [illegible] لا يمكن ان يحصل [illegible] منها ما [illegible]

ذا ماهية كلية وهو نقيض ما ادعاه الشارح قوله والوجوب والامكان كما امر [illegible] المشترك لم تفصيل الدليل عليه ما ينبغي

لكان له [illegible] هو مشترك فيما في الماهية وقيل اخر الخصوص فالوجوب والامكان لما مر من [illegible] المشترك ومقتضيا

اثنينية اي الوجود الممكن في هذا الخصوص [illegible] الوجوب فيلزم كون الممكن واجبا والامكان فيلزم كون الواجب ممكنا وكان من خلاف

مع الخصوصية بان كان الوجوب لازما لمجموع الماهية والخصوصية التي بها امتاز الواجب عن الممكن [illegible] الايجاب بالنظر الى الممكن [illegible]

لكون الواجب [illegible] من الماهية المشتركة وتلك الخصوصية المميزة فلا معنى لقوله الا ما يستلزم الوجوب ونقيضه قوله الا ان يقال

الاشارة الى دليله في نفي الشريك ان وجود الواجب تعينه عين ذاته يستلزم [illegible] وجوب الوجود [illegible] فلا يمكن ان يشترك بين اثنين

قوله اما الاول فلانه يمتنع ان [illegible] الاسليم [illegible] ذلك [illegible] ان الفاعل هو المجموع الملحوظ من [illegible] والمعلول

هو المجموع الملحوظ مع الارتباط لا نسلم ان المراد بالمجموع هو معروض الهيئة الاجتماعية [illegible] وصف الارتباط والاجتماع [illegible]

فقط من دون اعتبار وصف الاشتباه والانضمام ولا شك في ان الدليل المذكور قوله واما الثاني والثالث فلا امتناع كون الواحد معلولا

لغيره بعينه لان المراد بالمجموع ههنا هو معروض الهيئة الاجتماعية [illegible] فلا احتياج هذا المجموع الى العلة المستقلة فلا يكون الا في ذاته

ويلتئم الجزئية الا ان هذا او ذلك [illegible] في هذا المجموع لا يتصور الا بما في هذا او في ذلك او فيهما معا فلم يكن الواحد

معلولا لغيره قطعا ومن هنالك التقرير علم ان قوله [illegible] الشيء في هذا [illegible] الثاني الاول ما [illegible] يلزم

كون الواحد [illegible] معلولا لغيره مستندا بان المحتاج الى العلة هو المجموع لا الاجزاء فلا يلزم من احتياج الكل الى شيء احتياج الجزء اليه

فان كل مركب سواء كان تركيبه من الواجبين او الممكنين محتاج الى الجزء مع [illegible] احتياج الجزء الى نفسه وقلنا ان [illegible] علة فان

الكل [illegible] لانا لا نقول احتياج الكل مستلزم لاحتياج الجزء مطلقا بل نقول احتياج الكل الذي هو محض الاجزاء [illegible]

اعتبار امر معها اصلا في وجوده الى الفاعل انما هو احتياج [illegible] تلك الاجزاء كلها او بعضها في الوجود اليه على ما يحكم به

العقل قوله ولكن قد اشير في [illegible] الى [illegible] لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اشارة الى دليل عقلي على حصر الالهية فيه تعالى

تعالى على ما سيصرح به الشارح قوله ويمكن ان [illegible] النعوت يستلزم امكان التمانع [illegible] يجوز ان

لان النعوت يستلزم جواز الاختلاف وهذا الجواز كاف في اثبات المطلوب من غير حاجة الى [illegible] الاتفاق فانا [illegible] الاختلاف

اما الحصول مراد احدهما فان [illegible] في [illegible] حركة العين لا خفاء في امكان ارادة احدهما حركة زيد في وقت معين [illegible]

اما [illegible] الارادة سكون في ذلك الوقت [illegible] للثاني [illegible] اذ لا مانع له [illegible] الا الارادة الاولى وضرورة انه ممكن في نفسه

[illegible] امكان الاختلاف [illegible] قلنا [illegible] وقوع احد الامرين [illegible] اجتماع [illegible] والعجز [illegible] امكان

[illegible] مرجع عليه انه [illegible] يتعلق الارادة بسكون زيد في ذلك الوقت [illegible] ارادة السكون في [illegible] الاول له

من غير اشتراط الارادة الحركة [illegible] اجتماع الارادتين [illegible] الارادة الحركة

على ان الاول [illegible] ارادة السكون [illegible] ارادة السكون بشرط الارادة الاولى محال وهو مستلزم المحال لانه لا يكون

الا ذلك [illegible] عجزه قلنا ممنوع [illegible] الحركة اعني السكون ممتنعا [illegible] بشرط

الواحد [illegible] اعني السكون ممتنع [illegible] تعلق ارادة الاول [illegible] بشرط

[illegible] امكان اجتماع النقيضين [illegible] التوحيد [illegible]

تعلق الارادة [illegible] امكان الارادة [illegible] السكون به

لكون الحركة واجبة بالارادة الاولى [illegible] كون السكون ممتنعا بسبب تعلق الارادة الاولى

بالحركة [illegible] امكان الارادة [illegible] السكون [illegible] تعلق ارادة بالحركة [illegible] امتناع السكون بنفسه

لم يكن [illegible] امكان ارادة [illegible] ذكر [illegible] بقوله انه لا مانع [illegible] الا الارادة الاولى وضرورة انه ممكن في نفسه

الكلام في امكان تعلق ارادة الثاني بالسكون [illegible] ارادة الاول بالحركة [illegible] انه ممتنع السكون بسبب ارادة الحركة بل

كل من التعلقين بالممكن [illegible] لا يصح [illegible] ارادة [illegible] الطرفين [illegible] بالوقوع في وقت دون الاخر

ارادتهما معا [illegible] الارادتين متضادتين بالنسبة الى [illegible] على ما [illegible] بعض

قوله فالجواب [illegible] هذا [illegible] في الاية [illegible] بقوله

العالم فحاصل الدليل [illegible] لو تعدد الآلهة [illegible] بشرائط الالهية [illegible] خلق العالم

او بجمع

ا يكون في وجود العالم الا لوجود فلا يخلو من ان يكون وجوده بتعلق كل منهما او احدهما مستقلا او بتعدد واحدهما او احدهما مستقلا

القدرتين ولا احدهما ويعطى الاول يلزم توارد المؤثرين المستقلين على معلول واحد وعلى الثاني يلزم عجزهما او احدهما الهادي

يلزم كون كل منهما عاجزا عن الايجاد والخلق وبما قررنا ظهر انه لا وجه لما قيل هذا التجويز باطل واما انتساب الآية الى

الدليل فبيان منه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا على هذا التقدير اما توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد

الواجب من الثاني بالاستقلال وعدم خالقية احدهما في الشيء منهما لا يتوقف [illegible] انتهى ولعا يلزم العجز او ورد الاستقلال

ولم يحصل الى وقابلية عجز كل منهما او احدهما الاستقلال والتفرد في ايجاد العالم ولم يحصل واما لو كان كل منهما قادرا

على الايجاد بالاستقلال لكن لم يرد احد منهما الاستقلال والتفرد بل اراد كل منهما الاشتراك مع الآخر في الايجاد فلا يلزم العجز

كما في الشك الذكور وبما قررنا ظهر انه لا وجه لما قيل المراد من قوله ولا احد الاستقلال انه لو اراد ايجاد الشيء بالاستقلال لا قدر عليه

اراد الاستقلال واراده ايجاد الشيء بالاستقلال انتهى والدليل على كون المراد ما ذكرنا من التفرد ما قيل من قوله او اراد

تعلقت بالاشتراك لانا نقول تعلق ارادة كل منهما ان كان كافيا في تعلق ارادتهما بالاشتراك لا بتعلق

ارادة كل منهما بوجود العالم فتعلق ارادة كل منهما بوجوده ان كان كافيا في وجوده لزم اجتماع المؤثرين التامين

الثاني

على معلول واحد ومعلول واحد في وجود العالم ولم يكن كافيا لزم عجزهما او عجز احدهما لانهما لا يتمكن لهما او لاحدهما

في وجود العالم وايجاده الا بالاشتراك الآخر ولا يتصور الزيادة والنقصان في شيء منهما اي من العلم والارادة وقد

لا كل منهما امر وحداني غير قابل للتجزئ لا في ذاته ولا باعتبار المحل وظهر فلا يتصور في شيء منهما الزيادة والنقصان الا

باعتبار زيادة الاجزاء ونقصانها ولا يتصور الزيادة والنقصان في شيء منهما [illegible] المثال المذكور

فانهما في الجسم بانت انها فيتصور فيه الزيادة والنقصان قال الله تعالى اتعبدون ما تنحتون

والله خلقكم وما تعملون اي المنحوت فان ما تنحتون من الاصنام فانكم وما تعملون به مخلوق لله تعالى فالله الخالق والخلق

معمولهم ولا شريك له بعبادة احد وهذه الآية دالة على ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى وان اردت الاطلاع عليها فارجع الى حاشية

عن تفسير العلامة البيضاوي فلا يتلوا الاحسب المشتى عجز وذلك لا يتنزه عنه من ان الخالق ان يكون محتاجا الى ذلك

الشيء فطعا او الامر خارجية وانت تعلم ان الظهور في صورة الحلول في الاشياء لظهر في صورة جميع افراده ولم يجعل الحد

ان ماهية الانسان كالحيوان الناطق

قابلة

في انها والحق والشيئا فانهم يظهرون في صور الانبياء لتعليمهم الشرك ويظهرهم انهم وعنهم اعجب الحيلة

للتشكل بالاشكال المختلفة فظهر جبرائيل في صورة دحية الكلبي من هذا القبيل وهذا قرينة على انهم الى تحليلهم

فيصير ولادة رضي الله عنهم يظهر جبرائيل بصورة دحية الكلبي مع انه موت عبر الحلول قرينة على انهم بريئون من الحلول

معناه الحقيقي بل المراد بالظهور الاثبات انتهم عند الشيخ كما لا يخفى بانه متصف بالنوع لما تبعا لا فراده من الازل

الى الابد فلا يلزم الخلو عن الكمال المتخير في شيء من الاحوال واما الخلو عن كل فرد من افراده والاتصاف بفرد خر فبعد لا يجامعه

فانما هو لتحصيل الكمال لا غير فلما صفة ممتنعة الاجتماع وهو الكمال بالحقيقة لا لواحد منها مع تقديران تلك الكمالات الا فيما ظهر انه لا يرد

ما قيل انه لا يمتنع ثبوت الكمال بحال الكمال انه لو كان منها كمالا لا تنزلوا لم يتصف في شيء من الاوقات اعتبار لزم النقص في ذلك

الوقت بل يجب ان يتصف بجميع الكمالات المتعاقبة في كل وقت ولا يكون شيء منها شرط بل الخلو عن الكمال او الحيز لزم النقص

باستغفار الكمال في ذلك الوقت انتهى كما سبق من ان ادعم من النوع الذي الابد الفرد من افراده ولذا النوع وجوده يجب لا تنقطع

بالكلية ومنابع احدية فلم يرد لا يناد ذلك اصلا لا يقال هذا الدليل يعني ان صفة الكمال لو كانت حادثة تلزم الخلو عنها

في الازل وهو نقص منقوض عنه الله تعالى ايجاد العالم وخالقيته اي من الاضافات التي يستلزم كونه

كما لا كون العالم قديما ليس من صفات الكمال ولا يتوقف عليه ايجابا فيجب ان لا يتصف به الله تعالى فانما يتصف به لابد ان يكون

من صفات الكمال لا صفات ما لم يتم اذ لم يكن من صفات الافعال في وجوده وهو ممنوع بل قد يدعى الخلو عنها في الازل كالتكيف

بها في الشانية بحدوث في ذاته تعالى او كون خلوه عنها نقصا على انه يمكن ان يقال وجود العالم في الازل ممتنع فلا يكون عدم

ايجاده في الازل نقصا لعله اشارة بقوله يمكن الى ضعف هذا القول فان كون وجود العالم ممتنعا في الازل لا ينافي كون ايجاده تعالى

اياه وانه بها ان يتعلق ارادته الازلية بوجوده فيما لا يزال بوجوده فيه اذ القدرة انما توثر على وفق الارادة فاذا تعلقت الارادة

بوجوده في وقت معين فلا بد من وجوده على ما صرح به الشارح وبني عليه دفع شبهة الفلاسفة على قدم العالم كما ذكرنا ظهر ايضا

ضعف قوله الخلو عنها في الازل كما يظهر بينا ونزيد عليه تعالى بالقدرة الزمانية وفي الآن الذي يتصف بالقدرة الزمانية لا يقتضي كونه

خاليا في الازل عن صفة الايجاد لما ذكرنا من جواز تعلق ارادته تعالى في الازل بوجود العالم فيما لا يزال اعني بوجوده الحادث هذا حقيقيا

وتعلم بعض الناظرين انه حاصل قوله بل قد يدعى ان الخلو عنها ليس ان الوجود الازلي للاضافات لا يستلزامه في الممكنات المستلزم

قريبا على

حاصله التقرر نقص وتقدم عليه

بعدم اختصاص الزمان الى بالقدم والزمان تقتضى فلا يتصف بها الزمان واما الوجود فلما ذاتها فلم يستلزم قدم الممكنات فلا
كما لا يتصف بالتقدم لا يعترض عليه ان الازل ليس زمانا موجودا حتى يكون بعده زمان الحدوث فيتعين الحدوث اول معين بمعنى
الازل لا قرار للزمان الغير المتناهى فى جانب الابد لا يمكن حد يفرض من ذلك الزمان يكون بعده زمان الحدوث وقبله فكل زمان حدوث فقبله زمان
حدوث آخر فاذا وجد ما الشبهة فى هذا المحل اتصف به الواجب تعالى فى هذا اليوم لزم النقص فى الامس لعدم الاتصاف به فى الامس واذا
اتصف فى الامس لزم النقص لعدم الاتصاف به قبله وهكذا فكل زمان الحدوث فقبله زمان هو ايضا زمان الحدوث وعلى تقدير تحقق
اول زمان الحدوث سبق النقص ما نشا الاتصاف بعد حدوثه زمانا وقس عليه حال الجزء الذى بعده وهو قوله على انه يمكن ايجاد وجود العالم
فى الازل ممتنع لان المختار وجود الحادث يستلزم تحقق اضافى فيه ويعين فيلزم النقص قبله وبعده ايضا المنتهى كلا وان حسبه
بطل حدوث هذا الزعم اما اولا فلما نباطل ان كل من حكم على انه لا يكون شيئا من الصفات الاضافية كلا اصلا وقوله ولعله
ان الحلول فى الازل لم يكن تاكيد النفى ما ونسبنا اليه فى الحال المتعلقة به واما ثانيا فلانه لا يعين الازل عندهم زمانا عندنا فيه
المبدا باطل قطعا بل بمعنى عدم عود المسبوق بالعدم لا الزمان الغير المتناهى فى جانب المبدا والالكان يتوهم ان ليس يستلزم ما يكون العالم
قديما ايضا انه صرح الله ج بقدم سبق الازل فى الزمان فكيف يكون زمانيا وما يقال الازلية الامكانية تستلزم امكان الازلية الخ
قيل فى بيان هذا المستلزم الاتحاد اذ لا استمرار فى الازل لم يكن صوته ذاته مانعا عن قبول الوجود فى شىء من اجزاء الازل فيكون ممتنعه
المستمر فى جميع تلك الاجزاء فاذا نظر الى ذاته من حيث هو لم يمنع من اتصافه بالوجود المستمر فى جميع اجزاء الازل بالنظر الى ذاته
فالازلية الامكانية مستلزمة لامكان الازلية كما بسطنا فى بعض تعليقاتنا وهو انه ان الذى لم يمنع من اتصافه بالوجود فى شىء منها
ان ذا لا يمنع فى شىء من اجزاء الازل من الاتصاف بالوجود فى الجملة بان يكون له فى شىء منها تعلق بعد المنع فيكون بعضها
فى شىء من اجزاء الازل من الوجود بعده وهو بعينه ازلية الامكان ولا يلزم منه عدم منعه من الوجود الازلى الذى هو الازلية
والدليل اذ انه لا يمنع من الوجود فى شىء من اجزاء الازل بان يكون له فى شىء منها تعلق بالوجود فهو بعينه امكان الازلية
والتوضيح اما وقع فيه وجه مضامين المطلوب لو سلم ان وجوده فى كل جزء من اجزاء الازل ممكن فلا يلزم منه ان يكون وجوده الازلى ممكنا
لان المتحد من انه يتشابه فيهما انتقال الحال وان فيها فيما بعد وما بقى حاصله الاتحاد بين الشيئين بان يصير شيئا واحدا نوعا
معا على الاثنين اثنين موجودين كان الاثنين قبل الاتحاد فقط اذ بهما موجودان اثنان والاتحاد الاحد مع الاخر فيما معا فيما بعد وما ان

بصفة
معدوما الا متحدا واقتنى احدهما وبقى الاخر بعينه لو انتهى ان فنا الاثنان لا اتحاد بينهما ايضا فاول يجوز ان يبقى فانها
الوحدة بعدما كانا اثنين فتقول فالباقى ح حينئذ فهو الامر المحصل للوحدة فى الكثرة معا الاثنين من الوحدة بين
اذ لم يبقى كل الكثرة متحققة فيلزم اجتماع المتنافيين وانه محال قال الشارح فى الحاشية التجريد اللد امتناع الاتحاد الاثنينية
بان يصير اثنا ا ب مع بقاء ا د ب معا كما يصير الجسم مع بقائه بينهما الا ان المصححة الاثنينية فحينئذ وحدة وصورة
الوحدة فيه واذا فرض بقاء ا ب بصفة الوحدة بعدما كانا اثنين كان الباقى هو الموضوع للوحدة والكثرة معا كلا واحد
من الوحدة بين المتنافيين الكثرة وذلك الذى ذكر هذه الدعوى بديهية يكفى فيها التجريد عن تلخيص الطرفين هذا ضرورى
فانا نعلم انه لا يحصل من الاثنين والجزء الموضوع بجنبه حقيقة واحدة متصلة ودعوى الاحتياج والانفعال
بين الاجزاء المادية فى دفع ما بقى اثنين الرابع الغير محل الجزء الصورى يستلزم ان يبقى كل من الرابع والغير الذين هما جزءا مادية
فى الصورة المفردة الا والانفعال عنه كان فى العناصر الممتزج التى ينفعل بعضها عن بعض فيفيض عليها الصورة النوعية
لذلك الامتزاج والانفعال فان دفع الابراد وفى الدفع اهمه الدعوى ضرورى وقلنا بم فى الصورة المفردة ويتبع تعلم الرابع
الرابع الغير محل الجزء الصورى داخل فى التحول الناشئ من الاتحاد فانضم فرضا الى الرابع ثم هو بعينه موجود ذلك الغير والجزء الصورى حصل
حقيقة واحدة فلا محالة انه امتنع الاحتياج والانفعال بين الاجزاء المادية فكيف يمكن القول بعد الانفعال العناصر
بعضها عن بعض وفيضان الصورة النوعية على المواليد تابع للمزاج التابع للانفعال وامتنع الانفعال بين الاجزاء المادية فكل
مع تسليمه فى المثال فليس مما نحن بصدد ابطاله من احتمال الانقلاب اذ الجوهر هو الممكن المستغنى عن المحل وهو محل
بالذات يشير الى المراد بالمحق هنا احد هذين المعنيين على ما ذهب اليه المتكلمون فكون تعالى جوهرا بمعنى الغنى عن المحل
فهذا فانه المص فى المواقف وغير بالتحيز بالذات بالذات اشارة الى انه هنا وهنا اخرجه بعد قطع الحرف
رجل اجرد لا شعر عليه والجعد من الشعر خلاف السبط اى المسترسل وجعد قطط اى شديد الجعودة والشعر محركة
شعر الراكب الطبسى الخيط الرحل صوته من النقل المتعوب بظواهر الكتاب والسنة ظواهر الكتاب فقوله تعالى
الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا وقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وغير ذلك

وأما ظواهر السنة فكقوله صلى الله عليه وسلم قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبه كيف يشاء وقوله عليه السلام ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا
في كل ليلة فيقول هل من تائب فأتوب عليه وغيرهما ولا يخفى أنه ليس في هذا القدر دلالة أصلا ودلالة [illegible] ذلك البعض
الفوقية جهة الله ليست جهة له تعالى حقيقة بل أريد به الأشرف فكذلك قبلة الدعاء فأضاف إليه تعالى وقوله بكونه تعالى مختصا
بجهة الفوق ليس إلا لأنها أشرف لا لكونها جهة له حقيقة كما أن قولهم كون الكعبة بيت الله ليس إلا لأنها أشرف لكونها قبلة الصلاة
لا لكونها بيتا له تعالى حقيقة وأنت تعلم أن بعض ما قام البرهان على أنه تعالى عالم بجميع المعلومات وأنه يجوز أن يعني كونه تعالى
عالما بجميع المعلومات وكونه جاهلا في الجملة لا يثبت إلا بتبديل وتغيير صفته الحقيقية التي هي العلم مع أنه تبديل وتغيير
في صفاته تعالى الحقيقية ثم قام البرهان على امتناعه كما عرفت فيما عدا قيام الحوادث بذاته تعالى فيكون في قوة الشرط نظير قيل
إن المولى إذا أمر في عصيانه لم يثبت عنه ولم يعرف بالنهي وغيرها ما لم يكن قاطعا عليه [illegible] من تلك الشرائط
وكلها لا يستلزم الأولى إن الإبصار عبارة عن إدراك تام وذلك يستلزم الإدراك التام بالآلات البليغ لئلا
هذا مطلب من المطلوب حيث احتجاج المنكرين بقوله تعالى لا تدركه الأبصار إن الإدراك هو الرؤية مع الإحاطة [illegible]
النيل والوصول وخروج الشعاع والانطباع الأول مذهب الرياضيين القائلين بأن خروج الشعاع [illegible]
من الباصرة ينتهي طرفه إلى المبصر والثاني مذهب الطبيعيين القائلين بأن صورة المرئي تنطبع في الجليدية ثم في مجمع النور
في الحس المشترك إذ لا شك في قدرة الله تعالى أن يخلق في البصر قوة يتمكن من إدراك ذاته من غير ذلك
الشرائط ويؤيده ما في المشهور من كون الله تعالى بصيرا بالمبصرات إليه وكون إبصار هذا العبد تعالى
لا أنا نجعله العلم الذي نوع كشف من الأتم والأوضح من العلم فإذا جاز تعلق العلم به وليس في جهة جاز تعلق الرؤية
به من غير جهة وكما يجوز أن يرى الله الخلق وليس في مقابلتهم جاز أن يراه الخلق من غير مقابلة وكما جاز أن يعلم من غير كيفية وصورة
كذلك جاز أن يرى من غير كيفية وصورة والأخير إن عنى أما الحدوث فلأنه عبارة عن المسبوق بالعدم وهو أمر عدمي غير صالح
للعلية الرؤية والإلا لحدوث الأجسام من المحسوسات ولا غير محتاج إلى دليل وأما الإمكان فلأنه عبارة عن سلب ضرورة الوجود والعدم
وقال أن السلب غير صالح للعلية الرؤية بناء على مذهب الشيخ مع أن هذه الطريقة المبنية على اشتراك الوجود طريقة

فلا تغاير بينهما بحسب الخصوص أي بحسب ما صدق عليه إذ ليس في الخارج إلا ماهية واحدة يصدق عليها مفهوم الوجود وليس هناك
أمر آخر مسمى بالوجود قائم بها قيام السواد بالجسم وأما ذهاب إلى أن الوجود من حيث كالعطف فهو مما يلزم من مذهبه
لا باعتبار تصريحه به على ما أثبت الشيخ له كما هو المشهور وهذا التأويل في غاية البعد لعدم دلالة لفظ الشيخ
نعم وجود كأنه يدعيه أصلا ومع هذا يستلزم أن جميع الصفات الإلهية كالحدوث وغير ذلك لم يقل بها الشيخ
وفيه نظر وتأمل لعله فهم أن النظر المتعدي بإلى قد يجيء بمعنى الانتظار أيضا كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة
إلى الرحمن يأتي بالفلاح وفي قوله وشعث ينظرون إلى بلال كما نظر الظمآن حيا الغمام ومن المعلوم أن الظمآن والعطاش ينتظر
مطر الغمام فوجب حمل النظر المتعدي على الانتظار لنفي التشبيه وفيه أن الناظر هو الذي يجوز أن يجعل النظر الموصول بإلى في هذا المقام
على الرؤية بأنا نقول ولا وجوه ناظرة إلى جهة الله تعالى وهو العلو في العرش والذين يرفع الأيدي إليه في الدعاء ويقال إن المراد
إلى نعم الله من الضرب والطعن الصادرين من الملائكة الذين أرسلهم الله تعالى لنصرة المؤمنين يوم الحرب ويقال إن المعنى
يرى في البلد كالظمآن ما يطلب فيه ويشتاق إليه وليس معنى الانتظار الآية ورد في دفع أما ما يقال إن في الآخرة ليس حرفا
بل هو اسم بمعنى النعمة والآلاء نظر من النظر بمعنى الانتظار فمعنى الآية نعمة ربها منتظرة أو ما يقال إن الوجه بمعنى
أي نضرة ربها منتظرة وفي الدفع عن الانتظار ثم وأيضا قيل الانتظار مورث للغم وهو لا يناسب الآية لأنها وردت
مبشرة للمؤمنين بالإنعام وحسن الحال وفراغ البال في رؤية الله تعالى فإنها أجل النعم والكرامات المستتبعة لنضرة الوجه
لا في الانتظار المؤدي إلى العبوس وهو مسلك الجمهور في ثبوت الرؤية والإجماع عليه تيسيرا لأن الوقوع وصحة الرؤية
دفعا لما هو ضروري في امتناعه ورفع الممتنع والإجماع عليه وهذا الإجماع كما يبطل قول النافي الوقوع يبطل قول النافي لجوازه
وصحته الثاني هذه القضية وهي قوله لا تدركه الأبصار رفع للإيجاب الكلي وذلك لأن قوله تدركه الأبصار موجبة كلية
لأن موضوعها جمع محلى باللام الاستغراقية وقد دخل عليها النفي فرفعها ورفع الموجبة الكلية سالبة جزئية ولا أقل من احتمال
الآية لهذا المعنى لعدم الآية ولم يتمسك القائل على رفع الإيجاب الكلي دلالة قطعية إذ لا دلالة على السلب الكلي دلالة قطعية
لاحتمالها رفع الإيجاب الكلي الذي هو سلب جزئي بأن يكون المعتبر فيه أولا العموم ثم ورد النفي عليه ومع هذا الاحتمال لا يكون
حجة علينا لأن الإبصار الكل لا تدركه إجماعا وقوله تعالى لموسى عليه السلام لن تراني ليس في نفيه للتأبيد إشارة إلى حجاج

اخر للمكبرين ولي تحو اما الاحتجاج بنفي في قوله تعالى لن تراني فانا لم يثبت موسى ع ابدا لم يثبت غيره كما جاء واما التردد فيه
فيه لبث للناس بل هو لنفي التأكيد في المستقبل فقط ويفيد تأبيدا فعل كما اراد وما ليس يلين بمراده انما العفو
المانع سالما على انه تعالى من [illegible] كذب بدليل على ان ما البتة ليس لمانع في الجملة الاولى يتعين الخير بعكس النقيض هذا
والتعيين كما فيه المانع باتفاق تعالى ولو [illegible] ما شاء الله من فعله كان وما لم يشأ لم يكن
التقييد اجماع السلف والخلف في جميع الاعصار على اطلاق هذا المانع وعدم تقييده بان يفعل تعالى في زمانهم كان ابو دو
كلامهم في معرض تعظيم الله تعالى واعلا شانه لما اراد [illegible] قوله لا خالق سواه وانه قادر على جميع الممكنات وقد تقرر في جميع
لانا نعلم اجمالا ان جميع افعاله تعالى كالبحار وفعل بذلك بتضمن الحكم والمصالح ولا يحيط علمنا بحكمته ومصلحته التي تعلق
فعله بذلك لانه الحكيم الخبير فلا يكون شيء من افعاله خاليا عن الحكمة والمصلحة ويحتمل ان يراد ان جميع افعاله متضمن للحكم فيكون تزيد
واحد منها اي كما محلاه بالحكمة فيكون جميعها واجبا عليه تعالى ولم يقل به الا المعتزلة على التراكيب الحكمة لا يجب
عليه تعالى بمعنى انه يجوز ما تركه منها [illegible] عليه تعالى انما [illegible] الحكمة عليه تعالى واجبا ولا لازما له ولكن
بل هو بمعنى التنازع فيه كيف وقد علم انه لا يستحق ان يسال عن بعض ما يفعل مع انه لا يستحق الا يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد
اذ له التصرف في ملكه كيف يشاء وهم يسالون لانهم يفعلون لا بعلمهم التصرف في ملك الغير وانت خبير بان لا تصريح على كون افعاله
معللة بالاغراض وذلك لان ترك اللطف موجبا لنقض غرض التكليف انما يتم اذا كان تكليفه تعالى للمكلفين لاجل غرض
عائد اليه تعالى عليه وهو باطل لما سيجيء من انه مستلزم لكونه تعالى مستكملا بغيره هو ذلك الغرض وما يقرب الى الطاعة ويبعد
عن المعصية لصرف اللطف لم من ذلك اي ما يتوقف عليه الطاعة وترك المعصية فيكون الدليل اخص من المدعى ولا يخفى ان ادعم
الاصلح بالنسبة الى الشخص لا بالنسبة الى الكل من حيث هو الكل دفع لما يقال الاولى على المعتزلة خلق الكافر الفقير المبتلى بالالام والاسقام
ولا يبقى الشبهة ان [illegible] والاقدام على الاصلح وذلك لان مرادهم بالاصلح الذي اوجبوه عليه تعالى هو الاصلح بالنسبة الى نظام العالم كله
ويجوز ان يكون خلق الكافر المذكور لا يتاتى النظام الا به لازم اصلح بالنسبة الى نظام العالم كله ولم يكن اصلح بالنسبة
الى الكافر نفسه وكذا دفع الوجه فانه لو كان مرادهم الاصلح بالنسبة الى الكل من حيث هو كل لما كان سؤال الاشعري [illegible] مرادهم ورد
جواب الجبائي عنه بهذا الوجه المفصل لما لا يخفى واجيب عنه بالغاية اي غاية ما يلزم من هذا الاستدلال ان غاية ما

ما يلزم من ابقاء الله تعالى مرتكب الكبيرة بالعقاب وقوع الخلف ولا يلزم منه عدم وقوعه ان يكون عفو مرتكب الكبيرة واجبا عليه تعالى
والكلام في هذا الوجوب وعدم ذلك الوقوع واعترض عليه الشريف العلامة باحراجين ان من صحح العفو عليه تعالى
ان يعتبرونه واخبر عنه بل تجويز اي جواز الخلف والكذب على الله تعالى في [illegible] لا اعد وجوب العفو عليه تعالى جوز له وقوع العقاب
يعني يستلزم تجويز الخلف ايضا وبعد تسليم ما اختاره بالعلوم عليك ينبغي ان يفهم هذا المقام اذ فرق بين اللتي الوقوع وبين الوجوب
عليه اي فرق بين استحالة وقوع خلف ما اوعد به من عباده وبين كونها اي العفو واجبا عليه تعالى فيجوز ان يتحقق الاول
دون الثاني كما انه يتحقق استحالة ايجاد المحال في حقه تعالى ولم يتحقق حرمة ايجاده في حقه فالحق ان الوجوب والحرمة ونحوهما من
والكراهة والاباحة متفرعة على [illegible] ولا شرف في الوجوب والحرام ونحوهما من الافعال الاختيارية وما نحن فيه ليس كذلك مقتضى الدليل
حيث قال والاصل في هذا انه يجوز ان يخلفه الوعيد [illegible] قال الامام في رد هذا انه [illegible] وعيد الكفار [illegible] فاذا جوز
على الله تعالى الخلف فيه فقد جوز الكذب على الله وهذا خطأ عظيم بل يقرب ان يكون كفرا لان العقلاء اجمعوا على انه تعالى منزه عن الكذب
ولانه اذا جوز الكذب على الله تعالى في الوعيد لاجل ما قاله ان الخلف في الوعيد كرم فلم لا يجوز الخلف ايضا في وعيد الكفار وايضا فاذا جاز
الخلف في الوعيد لغرض الكرم فلم لا يجوز الخلف في القصص والاخبار لغرض المصلحة ومعلوم ان فتح هذا الباب يفضي الى الطعن في القرآن
وكل الشريعة انتهى بلفظه والوعيد حقه تعالى على العباد وقال لا تعتذروا [illegible] ويقرب منه هذا ما حكي عن [illegible]
في تفسير الاية نزلت على ان جزاء القتل العمد هو ما ذكر لكن ليس فيها انه تعالى يوصل الجزاء اليه ام لا وقد يقول الرجل لعبده جزاؤك
ان افعل بك كذا وكذا الا اني لا افعله انتهى وقال الامام وهذا ضعيف لانه ثبت بهذه الاية ان جزاء القتل العمد هو ما ذكره
وثبت بسائر الايات انه تعالى يوصل هذا الجزاء الى المستحقين قال تعالى ومن يعمل سوءا يجز به وقال اليوم تجزى كل نفس بما كسبت وقال
ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره بل انه تعالى ذكر في هذه الاية انه تعالى اوصل اليهم هذا الجزاء وهو قوله واعد لهم عذابا
عظيما فان بيان ان هذا جزاؤه حصل بقوله فجزاؤه جهنم خالدا فيها فلو كان قوله واعد لهم عذابا عظيما اخبارا عن الاستحقاق
كان تكرارا فلو حملناه على الاخبار عن انه سيفعل لم يلزم التكرار فكان ذلك اولى فيمكن ان يجاب بتخصيص عمومات المذنب
بالدلائل المنفصلة اي يمكن ان يخرج المذنب المعفو عنه عن عمومات الوعيد بانه داخل في عموم الايات الدالة على جواز

يخرج

وقوله

مغفور بفضله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء حيث علق بالمشيئة العفو عما سوى الكفر وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم
ان الله لذو مغفرة للناس على ظلمهم واذا كان الثواب المعفو خارجا عن عموم الوعيد لا يلزم من عدم عقابه خلف في شيء من عمومات
الوعيد وهو ظاهر كما لا يلزم الكذب على تقدير حمل الوعيد على انشاء التهديد فلا يلزم تبديل القول ولا الكذب اصلا اللهم الا ان يجعل
الوعيد على التخفيف ما اوعد به لا على وقوعه على ما صرح به يحيى بن معاذ على ما حكى القفال في تفسيره كلامه ولعله اشار بقوله اللهم
الى ضعف هذا الحمل لما نقلنا عن الامام انه لا يترتب الثواب الا بان الله تعالى يوصل الجزاء الى المستحقين من غير وجوب عليه
ولا استحقاق من العبد يشير الى رد ما استدل به المعتزلة على كون الثواب على الطاعات واجبا على الله تعالى وهو ان العبد المطيع يستحق
الثواب فهو يستحق العبد على الله تعالى بالطاعات الاطاعة به فيمتنع وهو ممتنع عليه تعالى واذا كان تركه ممتنعا كان الاتيان به
واجبا وقال الرد ظاهر وكيف يكون كذلك اي وكيف لا يكون الاثابة بفضله لا باستحقاق العبد من الطاعات والحال انما يصدر من العبد
عن العبد من الطاعات انما هو صادر عن الله تعالى حقيقة ومخلوق له فكيف يستحق العبد الثواب عليه على انا لو فرضنا صدوره من العبد
حقيقة فهو مما لا يستحق به العبد الثواب والعوض على راي المعتزلة وذلك لان شكر المنعم على نعمه بالطاعات والعبادات واجب وعندهم
ان الطاعات والعبادات الصادرة من العبد لا تفي بشكر ما هو اقل قليل من نعمه العظيمة الجمة فضلا عن ان يترتب عليها فيستحق العبد بها
الثواب والعوض فان ذلك ليس الا كمن يقابل نعمة الملك الذي له عليه مما لا يحصى بتحريك انملة فكيف يحكم العقل بايجاب الثواب واستحقاقه
والله تعالى احكم الحاكمين فلا يتصور في حقه تعالى ان يضع شيئا في غير موضعه بحكم حكمته واعلم العالمين فلا يتصور ذلك الوضع منه
جهلا بموضعه واقدر القادرين فلا يتصور ذلك منه بالعجز عن وضعه في موضعه والله تعالى اجل من ان يفعل شيئا او يستكمل بشيء
فلا يكون فعله معللا بالاغراض يعني ان كون فعله تعالى معللا بالغرض يستلزم كونه تعالى مستكملا بغيره الذي هو ذلك الغرض
ويستكمل به اما الاول فلان كونه فاعلا اذ لا بد ... الغرض لا ذلك ... في ذاته تعالى بجعله فاعلا ... واما الثاني فلان فعله
... الغرض من تحصيل مصلحة او دفع مفسدة ... انه ناقص في ذاته مستكملا بتحصيل ذلك الغرض ... ينبغي ان يعلم في هذا المقام ان كل
حكمة ومصلحة تترتب على فعله تسمى غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث انها ثمرة مترتبة على الفعل والغاية
متحدتان ذاتا مختلفتان اعتبارا وتسمى في الافعال الاختيارية وغيرها واما الغرض فهو ما لاجله اقدم الفاعل على فعله ويسمى علة غائية

غائية له فالغرض والعلة الغائية يختلفان اعتبارا ايضا وقد يجتمعان الغرض والفعل كما اذا اخطأ في اعتقاده واما معلومه تعالى
دفع ما يتوهم ان كون افعاله تعالى منافع معلومة له تعالى قبل خلقه تعالى اياها هي منافع له لا يثبت الا بكونها معللة بغايات ... له تعالى على الخلق
فان هذا القدر لم يثبت العلل الغائية هذا ما علم فيما سبق من انه هو الحاكم على الاطلاق وليس لغيره تعالى الحكم الاول صفة الكمال والنقص
فالحسن كون الصفة صفة كمال ككون العلم صفة كمال وارتفاع شأن المتصف به والقبح كون الصفة صفة نقص ككون الجهل صفة
نقص واتضاع حال المتصف به الثاني ملائمة الغرض ومنافرته فان الغرض كل ما وافقه كان حسنا وما خالفه كان قبيحا وما ليس كذلك لم يكن حسنا
ولا قبيحا وقد يعبر عن هذين المعنيين بالمصلحة والمفسدة فيقال الحسن ما فيه مصلحة والقبح ما فيه مفسدة وما خلا عنهما لا يكون
شيئا منهما واما يدركهما العقل ... ان يدركهما العقل ولا تعلق لهما بالشرع ويختلف بالاعتبار فان قتل زيد
مصلحة لاعدائه ومن ... غرضهم ومفسدة لاوليائه ومخالف لغرضهم فدل هذا الاختلاف على انه امر اضافي لا حقيقي اذ الصفات
لا يختلف كما لا يتصور كون الجسم الواحد ابيض واسود بالنسبة الى الشخصين الثالث تعلق المدح والذم عاجلا والثواب والعقاب
آجلا هذا في افعال العباد واريد به ما يشمل افعال الله تعالى التي يتعلق المدح والذم دون الثواب والعقاب فلا يحكم العقل
بالاستقلال على ثبوت الثواب والعقاب على افعال العباد لما ثبت ان ليس لافعالهم اختيارية لا يحكم العقل بتعلق الثواب والعقاب به اتفاقا ولعله
اراد بما مر الاشتمال على الاجزاء بالنقل ... فلا يكون شيء منها معقبا عن الآخر فانه اشار بقوله ما لاجاله العربية مما سبق
الى قوله وهو غير متبعض ولا متميز بعضه من بعض في الخارج ... لا يدل على الاحتمال المذكور عنه كلها من صفات الحقيقية
اشار الى دفع ما يتراءى من ظاهر العبارة ان المراد اتحاد الصفات بعضها مع بعض والصفات الاضافية ايضا متحدة بالذات فيرد عليه
انها مختلفة في الواقع وقد ... الدفع هاهنا ولان ذلك الاستلزامه التسلسل وذلك لان القدرة على القدرة تكون مستندة الى قدرة
فيكون قبلها قدرة اخرى وكذا القدرة على القدرة وهكذا الى غير النهاية ومنه ظهر ان القدرة اذا كانت واحدة لا يجوز ان يكون
مستندة الى القادر ايضا لا نسبة الموجب الى جميع الاعداد على السوية ... اذا كانت القدرة واحدة مستندة الى الموجب ما هو الممكن
فانا نعلم بالضرورة ان نسبة الموجب الى القدرة الواحدة [illegible] ليست نسبته الى القدرة المتكثرة لا يتأتى فيجب ان يكون القدرة متكثرة
مستندة الى قدرة واحدة صادرة عنه تعالى بالايجاب لانا نقول يكون ... تلك القدرة الواحدة كافية في كونه فاعلا يصدر عنه الاشياء بالاختيار

ولا يبقى خفاء في القدرة المنكرة لما لا يخفى قوله وعلم ان التحقيق ان استناد القديم الى المؤثر محال انه الى سبق من ادوا الفعل
انما هو بسبب العين لا بسبب الاختيار قوله فهي عبارة بمعنى انه لا يستند اليه حدوثها بجانب بل يكون عندنا المقدور بالقوة لا بالفعل الموجود
منهما في كل حد من المقدور في الصلة اليها القدرة بالفعل بوجه فيشمل قطعا قوله لا خفاء في تعلق القدرة الى ذلك اي لا خفاء في تعلق القدرة
بالمقدورات الغير المتناهية الى انه بسبب يكون القدرة عبارة منشأ بمعنى لا يتوقف حتى يكون عندنا تعلقها بالقوة لا بالفعل بل يمكن ان يقال
ان جميع الممكنات مقدورات له تعالى بمعنى انه يصح تعالى فعل كل منها وتركه وذلك لان المصحح لمقدورية هو الامكان المشترك بينها والمقتضي
لقدرته تعالى هو ذاته تعالى المتعلق لا الاضافات التي يتوقف على جميع الممكنات الغير المتناهية متعلق القدرة فيكون تعلقها غير متناه بالفعل وان لم يكن
اجتماع جميع الممكنات في الوجود الخارجي مقدورا له تعالى بناء على استحالة وجود الامور الغير المتناهية مطلقا مترتبة كانت او غير مترتبة مجتمعة
كانت او غير مجتمعة وعدم اقتداره تعالى على الامور المستحيلة قوله فيجب ان يعلم ما ذكره الى ان يكون تحقق التعلقات صفة القدرة والغير المتناهية
بمعنى لا يتوقف القدرة على ما ذكر يتعلق بطرفي الوجود والعدم في كل ممكن فيتحقق المتعلق وجوده او عدمه انما يكون بالارادة لا بالقدرة فالمؤثر
في الحقيقة هو الارادة لا القدرة وتعلقها بحسب طرفي الممكن على السوية تامل فيه انتهى اقول فهذا القول ظاهر من الحنابلة الى التأمل
اما اولا فلان تعلق القدرة بمعنى صحة الفعل والترك انما هو ذات الممكن لا وجوده ولا عدمه اذ لا معنى لكون العدم اصحيح الفعل والترك وكذا
حال الوجود لا التسلسل على ما يظهر بادنى توجه واما ثانيا فلان الفاعل المؤثر في الافعال الاختيارية هو الذات لا القدرة
ولا الارادة انما هما الفاعل المؤثر في افعال العبد الاختيارية الاخر التي لا اصغر من صفاته قوله فيكون جميعها متعلق الارادة دفعة وكذا
فيكون تعلقات الارادة الى هاهنا غير متناهية بالفعل فلا خفاء في ان ذلك التعلقات غير متناهية الى المصير الى جواب بعض المتأخرين لو قوعه حد
حتى لا يكون عدم التناهي التعلقات بالفعل بكون بالقوة قوله بل الانسب بيتهما التي المتقنيات وهي ايه احد المذاهب ومن النفى عند حد الاخر
كالنصفية والثلثية والربعية وغيرها قوله ما شاء الله كان في الاحتمال بعض من مخلوقا شيئا وما لم يشأ لم يكن فيه لاحد
على مخلوق شيئا قوله وهي اجسام لطيفة قادرة على التشكلات المختلفة لعله يشير الى مما ذهب اليه الحكماء من معقول مجرد
ولا الصدق على الجن انها جسم لطيف قابل التشكلات المختلفة على ما هو المشهور قوله اجنحة مثنى وثلث ورباع مقتبس من قوله تعالى
جاعل الملائكة رسلا اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع قوله تعالى لا يعصون الله تعالى ما امرهم هذا يدل على كونهم معصومين كما ان قوله

تعالى يسبحون الليل والنهار لا يفترون يدل على ذلك اذ يعلم منه انهم لا يعصون الله ولا يحصل لهم الفتور في التسبيح قوله وما يصدر عنهم
في قصة آدم عليه السلام من قولهم اتجعل فيها الا ما اشار الى رد استدلال الذي ينافي عصمتهم فانهم استبعدوا وتعالى اتجعل فيها من يفسد فيها
ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك عن نفي عصمتهم فانه يرجع من المعصية الا انه غيبتهم لمن يجعله الله تعالى
خليفة بذكر مثالبه والثناء عليهم وتزكية نفوسهم بذكر مناقبها التي تناسب بهم الا في ذلك والنكس الى الجواب بالظن للطعن في
بحكمة الله تعالى مع انه تعالى اعلم بني آدم انه يطلع لعدم انهم عليه عيوبهم وابتناع الظن في مثله جائز لقوله تعالى ولا ما ليس
به علم والرابع انكارهم على الله تعالى في فعله وهو من اعظم المعاصي وقد دفعها قوله ما اجيب الا كونه وفيه الى رد استدلال
اخر على عصمتهم وهو ان ابليس ترك السجود حتى صار مطرودا ملعونا وهو من الملائكة بدليل استثنائه منهم في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون الا ابليس ويدل عليه قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس ... كان من الجن ففسق عن امر ربه
منه ايضا قوله واما قصة هاروت وماروت اشارة الى رد حجة اخرى هو ان هاروت وماروت كانا ملكين ببابل يعذبان
لارتكابهما السحر والرد على ما في الكتب هو منع ارتكابهما السحر والعمل به واعتقاد تأثيره بل انزل الله عليهما السحر ابتلاء
للناس في تعلمه وعمله واعتقاد تأثيره فهو من تجنبه وتعلمه ليتوقاه ولا يغتر به فهو مؤمن وهما كانا يعظان الناس ويقولان
انما نحن فتنة فلا تكفر اي لا تعتقدوا ولا تعملوا بالسحر فانه كفر وتعذيبهما انما هو على وجه المعاتبة كما في معاتبة الانبياء
على السهو والزلة من غير ان يكون منهما الكبيرة فضلا عن الكفر واعتقاد السحر والعمل به قوله ولا يثبت النبوة على الكلام
دفع لما يقال انه لا يمكن اثبات كونه تعالى متكلما باجماع الانبياء لان اثباته موقوف على ثبوت نبوتهم وثبوت نبوتهم يتوقف على كونهم
عالمين بالاحكام التي يبلغونها الى الخلق وعلى تصديق الله تعالى اياهم ولا يتاتى ذلك الا بان يخبر الله تعالى الاحكام المبلغة
ويخبر بكونهم صادقين فيما يدعونه الاخبار كلام فاثبات الكلام مطلقا باجماع الانبياء واخبارهم بدليله مشتمل على الدور وقد اجاب عنه
بمنع توقف ثبوت النبوة على اخبار الله تعالى اياهم الاحكام التي يبلغونها الى الخلق اذ يجوز ان يخلق الله فيهم علما بتلك الاحكام
ومنع توقف تصديقهم في دعوى نبوتهم على اخباره تعالى بكونهم صادقين في هذه الدعوى لجواز ان يخلق الله المعجزة على ايديهم فيثبت
رسالتهم ونبوتهم من غير توقف على ثبوت الكلام ثم يثبت صفة الكلام له تعالى بقولهم واخبارهم قوله وانه كالمراد اللفظي
رعاية للادب ولعصمتنا عن ذهاب الوهم الى الكلام الازلي يعني انه ما ليس قائما باللسان او قلب ولا حالا

في مصحف أو لوح أما هو الكلام النفسي وكذا ما يحس الحادث لكن منع من القول بحلوله الكلام مطلقا في ذاته أو قرب مصحف ومن أطلق العلو بحدوثه
مع اللفظي حادث قائم بالذات والقلب وحال في المصحف واللوح بتابعة للاذن واحترازا عن وهم الوهم من جهة العقل والاطلاق الى نفي الكلام
النفسي الأزلي لديك قوله والكرامية لما رأوا أنها الضرورة التي تنبئ عنها الحنابلة الجعبي من ذهب إليه الحنابلة من كون الاصوات والحروف
المتعاقبة المسبوق وجود بعضها بانقضاء بعض قديم ضروري البطلان وما ذهب إليه الكرامية من كون كلامه تعالى صفة له وهو من الأصوات
والحروف الحادثة القائمة بذاته يمنعه الدليل من امتناع قيام الحوادث به تعالى علموا أنه قوله ذهبوا إلى أن الكلام صفة له تعالى وهو من الحروف
وفي الجمع لأنهم منكرون للكلام النفسي الذي يقول به الأشعري لعدم فراغهم من إدراك ما هو الحق ومنع ما الفرق في اللغة على ما ذهب إليه المعتزلة
الجاهلية الى الذهاب قوله ثم يجب حمل كلام الشيخ على أن المراد به المعنى الذي في وجوب أنه بجعل قوله الكلام هو المعنى النفسي على أنه أراد بالمعنى
ومعنى القائم بالغير لا ما فهمه الأصحاب من أن مراده به مدلول اللفظ فيكون المعنى النفسي عند الشيخ أمرا شاملا للفظ القائم بذاته تعالى ومدلوله
أيضا قوله فهو أي الترتيب إنما هو في التلفظ لعدم مساعدة الآلة هذا ما يعطي الشيخ يمنع صغرى القياس وهو أن كلامه تعالى مركب من حروف مرتبة
متعاقبة في الوجود بخلاف الحنابلة فإنهم يسلمون صدق الصغرى ويمنعون الكبرى فلا يقال ما قيل إنهم لا يحتاجون في الذهاب إلى الكلام النفسي الأزلي
المؤونة لأن الدافع المذكور في نتيجة القياس باق بالنسبة إلى الكلام اللفظي فكان [illegible] ما ذكره الشيخ لمنع كبرى القياس الأصغر وكالحنابلة
نعم لو قال الشيخ بالكلام النفسي في منع الاستحالة عن الشبهة المذكورة [illegible] وأما التزام [illegible] بقوم وجوه
يجب [illegible] عليه والخصم يستند على نفيه فلا يتأتى مثله انتهى قوله بفضل كون الأصوات مع كونها أعراضا سيالة [illegible] الشيخ كونها
في نفسها سببا لحدوث [illegible] إياها [illegible] الآلة في التلفظ [illegible] في ضيق [illegible] كثيرة
[illegible] الحركة فإنها في نفسها [illegible] قوله وهذه الصفة وهي صفة التكلم الثابت له تعالى [illegible] ذلك الكلمات المرتبة
إلى الوضع بعضها فوق بعض بحسب وجودها العلمي [illegible] وهذه الكلمات باعتبار وجودها في علمه تعالى كلام نفسي
قائمة به تعالى باعتبار وجودها الخارجي كلام لفظي حادث [illegible] وصف صفة التكلم به تعالى وهي الصفة التي [illegible] تلك في علمه تعالى الأزلي
وهذه الصفة مع الصفة العلمية الكلام [illegible] تعالى معلوم له تعالى [illegible] علمه تعالى به ولم يتعلق بهذه الصفة [illegible] علمه تعالى والمحيط بجميع
المعلومات [illegible] والتشمل [illegible] من الكتب والصحف باللغات المختلفة والأخبار والإنشاءات [illegible] الخطابية [illegible]
إلى [illegible] المقدر [illegible] في الأزل فيكون الصيغ المخصوصة فيه [illegible] المقدر [illegible] وبعضها

بصيغة المضي وبعضها بصيغة الحضور وبعضها بصيغة الاستقبال
هذا ما ذكره [illegible] في بعض [illegible] عليه ما قيل إن تلك الصفة هي
من الصفات المتعلقة [illegible] وصفة أخرى [illegible] الصفات وأيضا القول بالكلام
الله تعالى هي الكلمات التي [illegible] الله في علمه الأزلي يستلزم [illegible] الوجود
العلمي وهو يستلزم عدم تناهيها بحسب الوجود العلمي فقد ادعى أن [illegible] في ما سبق علمه [illegible] وجود ما لا يتناهى
انتهى [illegible] فإن [illegible] التي [illegible] الكلمات [illegible] في علمه تعالى [illegible]
وجودها في الخارج بمعنى [illegible] في الوجود العلمي بحيث [illegible] بعضها [illegible] المترتبة [illegible]
كذلك [illegible] أعلمه تعالى محيط بجميع المعلومات [illegible] قوله بل الكلمات أي الكلام مطلقا
الممكنات الأزلية بحسب وجودها العلمي [illegible] الوجود العلمي [illegible] تعالى [illegible]
كما قيل [illegible] الوجود العلمي للكلام اللفظي هو الكلام النفسي [illegible] الممكنات [illegible] بالاختصاص
فيه للكلام انتهى قوله [illegible] وهو كون كلام الله تعالى [illegible] الكلمات المترتبة في علمه تعالى [illegible]
باعتبار وجودها العلمي قوله وعلى ما [illegible] الحنابلة من قدم الحروف والأصوات [illegible] الكلمات المترتبة في الوجود
العلمي قوله وعلى ما [illegible] الأشاعرة [illegible] الله تعالى [illegible] الكلمات المترتبة
في العلم قوله وعلى ما [illegible] الشيخ من أن الأصوات [illegible] الكلمات
التي هي [illegible] العلمي الذي هو علمه تعالى بها قوله [illegible] الله تعالى [illegible] الله تعالى عن
التي [illegible] الله تعالى في علمه الأزلي [illegible] كلام الله تعالى حقيقة [illegible] المترتبة له
في علمه الأزلي [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الإنسان [illegible] كلام الله تعالى حقيقة بل [illegible] الكلام عليه [illegible] على الكلام الحقيقي
[illegible] الكلام [illegible] أنه كلام [illegible] في المصحف كلام الله تعالى معلوم [illegible]

كونه كلام الله تعالى لعرفانك كونه كلام الله تعالى انما كان بالحقيقة لكون الكلمات المرتبة الموجودة

في علمه تعالى انما سمي معها لذاته الا ان جعل موجودا بالوجود اللفظي بعد كونه موجودا بالوجود

العلمي وهذا القدر لا يخرجه عن كونه كلامه تعالى حقيقة قوله ليس الكلام في الكلمات

الاعلام الموضوعة في اللغات كاسم خداى ويزدان وتنكرى فانه يجوز اطلاقها عليه تعالى من غير فرق اذ النسبة

بهذا الاطلاق قوله ماخوذ من العقل وهو الحبل الذي يشد في عنق البعير بمنعه فكان العقل له مانع حيث قوله ويشكل بلفظ

خداى وتنكرى فانهما يطلقان عليه تعالى على طريقة التسمية لا التوصيف مع انه لم يرد عن الشارع الاذن في اطلاقهما عليه تعالى قوله

معناه خدا ايده فيكون اطلاقه عليه تعالى على طريق التوصيف لانه ما علم اتصافه تعالى به قوله اذ هو يجب الاستغناء ويكون الكرم اللايق

بابن ودى في علم الكلام ان يبحث من احواله بجلاله المعالي الرفيعة الذي هو مبدأ النفع مع المعاني البديعة والنفاذ بالادلة العقلية والنقلية

بالايام النفسانية كما حققه الكلام الاستغناء شرعا ولا يكفر من انكره فلا يلام ايضا فيه مثلا ابن الحاجب بل هو من الحكمة ولذا

انتبه الحكمي او يحتوي على احواله قوله كقوله تعالى اولم ير الانسان انا خلقناه من نطفة لم يكتف في هذه الاية بقوله تعالى وهو الذي انشأها

او مرة قطع القران وهو قطع الكلمة اذ لا ينافي هذا القطع والقلع الا بعد المجموع على ما لا يخفى والقلع الذي كتعقل الحدث بصا

فالنفوس الناطقة هذه النفس غير متناهية فالقائلين بقدم النوع الانسان اذ لا توالد يفتح نفوسها لا يتصور كلها الا بكونها مجتمعة

غير متناهية فيكون النفوس لا نهاية له تجوز الابد ان العير المتناهية غير متناهية قوله وبكل ب ج كون الحدث والموضوع والمادة والبكن

ب المتحقق في المادة ولوازمها وما يتعلقه في جميع العوارض واللوازم التي يمكن شرائطها ومنضمها اليها الحدث في الهيولي ظرفهما

قوله لا يمكن ب عين ج اي على هذا الفرض لا يمكن ب عين ج بان يكون المتماهين لان لا قد سند على الفرض المذكور ب ج

منشأ من كل واحد في المادة ولوازمها في جميع اللوازم المكتنفة العرضية لهما معا ولا تغاير بينهما في هذا الفرض الا في النسبة التي ينظر بشرح في انه

هل يمكن ان يختلف تلك النسبة فيهما بان تكون احداهما حالا وكون الاخرى ليست الا تختلف بل تكون منشأ في تلك النسبة ايضا فيصح كون كلاهما

او يحدد لك انه لم يختلفا في المادة ولوازمها وعوارضها على ما هو المفروض فلا يمكن ان يجعل الاحد حالا ليس ان يجعل الاخر قوله فهو نفس النسبة

واخذ المطلوب في بيان نفسه اي هذا مصادرة اذ ليس ادعاء الاثنينية والاتفاق بين ب وج فهذا الفرض انها متساويان فلا يتصور

فلا يتصور اختلافهما في هذه النسبة اصلا قوله بل هو الحكم كالحكم في ذلك لان الماهية الصحيحة هي هذا الكون بين اوج ليس لما فرضنا هو ا

قوله بل اذ اصح مدة من نفوسه الى فوقه اسكن اثبات بالاعادة لان الذات المعينة التي نعيدها بعدما انعدمت حين العدم فاذا صار موجودة

بعد كونها معدومة يكون معروض الوجود في الوقتين امرا لا يتخلله حد قوله ولم يجعل المعدوم في حال العدم ذاتا ثابتة على ما هو التحقيق

فالعدم عبارة عن نفي الذات فيكون المعروض في الخارج مسلوبا عن نفسه ما دام معدوما فيصدق على الانسان المعدوم في الخارج انه ليس بانسان

وصدق عنه السالبة لعدم الموضوع في الخارج قوله واذا كان الحكم لا بد من الاشياء الوجود والعدم يتوقف على ان الموضوع لها التي مع

كل واحد منهما غير نفيه مع الاول لكون العدم عبارة عن نفي الذات وحال انتفائها في خارج ما قوله فان استمر وجود واحد وذلك بان يستمر ذاته

وجود او ذاتا ثابتة وذلك بان يستمر ذاته فقط كان ذلك الشيء المستمر بعينها الموضوع القائم الثابت من جهة الوجود والذات

شيئا واحدا ويكون له جهتان من الوحدة وحدة الذات والوجود اذا استمر الوجود في جهة واحدة من الذات اذا استمر الذات فقط باعتبار المحمولين

اعني الوجود والعدم شيئان اثنان قوله فاذا فقد استمرارها في نفسه في نفي الاثنينية الصرفة فيه لعدم استمرار الوجود مع المعروض

لا في الذات ولا في الوجود فلا يكون بينهما جهة واحدة اصلا لا ينحفظ وحدته بحسب ذلك الوجود بعينه وان لم ينحفظ وحدته في نفس الامر بحسب الخارج

لكنه منحفظ في نفس الامر بحسب وجوده الذهني لا الى الحاصل في الذهن عند المحققين انما هو اشباح الاشياء او نفس الاشياء واشباحها

وهذا القدر كاف في صحة الاعادة قوله الموجود في الذهن بالحقيقة هو الهوية المكتنفة بالمشخصات الذهنية حاصلة اعتبارا بالنسبة

في الذهن لا يتعدى الاختلاف بين الموجود في الخارج وبين الموجود في الذهن ولذلك لان الموجود في الذهن انما هو الهوية المكتنفة بالعوارض

المشخصات الذهنية لا الماهية المطلقة الهوية المكتنفة بالعوارض والمشخصات الخارجية ضرورة امتناع وجود الماهية المطلقة المجردة في الذهن

من حيث انها كذلك في الذهن فلا منشأ وجودها فيه من حيث انها مكتنفة بالمشخصات الخارجية التي صارت بها موجودة ومتشخصة

في الخارج والحاصل ان تلك الهوية الذهنية مع الموجود الخارجي لا يتصور الا بعد تجريد كل منهما عما يغاير تشخصه فلا يكون وحدة الهوية

في الخارج محفوظة في نفس الامر بحسب وجودها الذهني فلا يكون الموجود في الذهن عين الموجود في الخارج من حيث هما موجودان بل هو نسبة

اذا جرد عن جميع عوارضها المشخصة فلا يكون هي من حيث هي مطلقة فثبت ان ما يرد عليه من ان لو كان الموجود في الذهن متشخصا ذهنيا

يحقق بعوارض لكون بعد التجريد عين المشخص الخارجي لا من حيث التشخص الخارجي يحقق في الذهن وموجود فيه محفوظا بتلك العوارض

فلا يثبت ما لم تا هذا الوجود بالخارج في الجواب انما الكلام في ان ذلك هو كان ما في الخارج بسند حفظ الذات واستمرارها في الخارج

انما ينفع العلم صح

ولا ينفع كونها في الذهن محفوظة بتمام الحفظ في الذهن بان ب كان ا واما ان ب كان ا في الخارج فلا بد فيه ان يكون الذات معقولة في الخارج
خبيرا بانه لو لم يكن الذات موجودة في الخارج في نفس الامر فلا يمنع انتفاء بكفاية هذا القدر من ثبوت الذات والحفاظ على صحة الاعتبار وعدم الاحتياج
في ذلك الى التفطن لها بحسب الخارج فان المنافي لصحة الاعتبار انما هو الاثنينية الصرفة في كلا الوجودين لا الاثنينية الصرفة في الوجود
الخارجي فلينا ح وايضا [illegible] المعدوم لكونه موجودا في الذهن لكن المبدأ المنتزع موجود فيه يعني ان كون هذا المعدوم الخارجي باقيا في نفس الامر بحسب وجوده الذهني
لا يصح كونه متعلقا بحدوث الموجود لنا فانه اذا كان هذا المعدوم وهو ا موجودا في الذهن لكن المبدأ المنتزع وهو ح موجود فيه صرفا وفي جميع الوجود
موجودة في الاذهان القابلة لهذه تلك النسبة الوجودية لنا الذي هو ب المعدوم ان الوجود الذهني ا لكن بنسبته الى المبدأ
المنتزع الذي هو ح لعرض لكون ا منشأ في الماهية ولوازمها في الوجود الذهني ايضا فلما يكون ح لكون ب متعلقا لكون ايضا
ان يكون مبدأ من شأنها فلا يتم في الواقع لكونه متعلقا [illegible] عند الشيخ ان يحرر هذا الكلام على ما يظهر من المثال العام و
[illegible]
متعلقا على وجوده [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

بعض من ارباب الكشف ان اهل الشقاء ينفصل منهم ما اذا كان فيهم من ارواح القوى الانسانية والصفات [illegible]
الحاصلة في تصوراتهم وافعالهم والتي شرطها انها لهم في دار الدنيا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الحكمية [illegible]
[illegible]
هذا النوع هو نص النقول [illegible] المعاد الجسماني [illegible] الحكمية [illegible] الشرع
[illegible] الحكمة العملية [illegible]
[illegible] النجاة والشفاء [illegible] المعاد الجسماني [illegible] الحكمة بل من جهة الشرع [illegible]
الحكمة والعلوم العقلية [illegible] الشرعية [illegible] بين الحكمة والشريعة [illegible]
الروحاني والجسماني معا جمعوا بينهما قوله والحكمة في الخلق مع انه تعالى يعلم تفاصيل [illegible]
[illegible]
[illegible]
قوله فان افعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض فلا يكون ان افعاله مشتملة على الحكمة والمصلحة [illegible]
[illegible] قوله ولا تعليله تعالى [illegible] الحكمة [illegible]
عليه [illegible] قوله واما الثاني فلا يستلزم الخلاء بينهما [illegible] الفلك [illegible]
[illegible] قوله ان اذا كانت الجنة فوق السموات السبع [illegible]
[illegible] الجنة [illegible] السموات والارض [illegible] الجنة

والنزاع

اعلم ان هذا لا ينافي تعليقه الا بنبوة قوله الاول ان يكون فعل الله او ما يقوم مقامه من الترك فانه لا التصديق من الله لا يحصل بما ليس من قبله
الذي يقوم مقامه فعله مثل ما اذا قال معجزتي ان اضع يدي على راسي وانتم لا تقدرون على وضع ايديكم على رؤوسكم ففعل وعجزوا فانه معجز دال
على صدقه وليس الاعجاز فيه نفس الوضع لانه فعل الله خلق القدرة فيهم على الوضع ليس فعل الله تعالى بل عدم صرفهم وبعضهم جعل الترك بمنزلة الكف
ان يكون فعله ظاهرا الى نبوته او يقوم مقامه قوله الثاني ان يكون خارقا للعادة اذ ما يكون معتادا كطلوع الشمس وبدو الازهار في الربيع لا يكون تصديقا
من الله تعالى لدعوى النبي النبوة بل لكل من ادعى النبوة بشان في ذلك قوله الثالث ان يتعذر معارضته فان ذلك حقيقة الاعجاز قوله الرابع ان يكون مقرونا
بالتحدي ليعلم انه تصديق له قوله بل يكفي قرائن الاحوال مثل ان يقول المدعي النبوة ان كنت نبيا فاظهر معجزا او يدعو الله تعالى فاظهره فيكون
دالا على صدقه بمنزلة التصريح بالدعوى قوله الخامس ان يكون موافقا للدعوى فلو قال معجزتي احياء ميت ففعل معجزا اخر كنتق الجبل لم يدل
على صدقه لعدم تنزله منزلة تصديق الله اياه قوله فلو نطق الضب وقال المعجز في ان ينطق هذا الضب قوله السادس ان لا يكون متقدما
على الدعوى لان التصديق قبل الدعوى لا يعقل فلو معجز في ما قد ظهر على يديه لم يدل على صدقه وطلب ما لا يتاتى الخارق بعد الدعوى
لا ان كان قطعا قوله اما الخوارق المتقدمة على دعوى النبوة كرامات اشارة الى دفع ما يقال يجوز ان تكون المعجزة متقدمة على دعوى النبوة كما
عن عيسى في المهد وتساقط الرطب الجني عليه من النخلة اليابسة وكاظلال الغمام على محمد ... وتسليم الحجر والمدر عليه فان كل ذلك معجز متقدم على دعوى
النبوة وجه الدفع ان تلك الخوارق كرامات تجري ظهورها على الاولياء والانبياء قبل نبوتهم لا تنقص عن درجة الاولياء فيجوز ظهورها
عليهم ايضا ويسمى ارهاصا اي تاسيسا للنبوة قوله فلا يكفي الايات الدالة على انه امر ونهي اما الامر فكقوله يا ادم اسكن انت وزوجك الجنة وكلا منها
رغدا واما النهي فكقوله ولا تقربا هذه الشجرة قوله فهو بالوحي الا ان الوحي لا يكون الا الى الانبياء وكون هذا الوحي قبل بعثته
لا ينافي اختصاص الوحي بما هو نبي في وقت ما فافهم قوله واعلم ان السمنية والبراهمة انكروا النبوة مطلقا وكانت ابوابه عليه
هو ان الرسول مع حسن اليهم وجوه الطرق وتفصيل الشرائع على الاوضاع من هو بصفة حيث في محاباة وعرضه على الحكمة
والجواب عنه منع كونه خارجا عن الحكمة ومنع كونه بصفة قوله فلم يقدر على معارضة وما نقل عن مسيلمة الكذاب الفيل ما الفيل وما
ادريك ما الفيل له ذنب وبيل وخرطوم طويل وكذا قوله والزارعات زرعا فالحاصدات حصدا فالطاحنات طحنا فانه ليس من المعارضة في شيء
بل محاكاة مستقلة وسرقة بارد من قوله تعالى الفيل ما القارعة والنازعات غرقا والناشطات نشطا والفرق تعالى المعارضة معانيه
ركيكة على ما لا يخفى قوله فنوع من الاعجاز والاسلوب البديع والنمط العجيب المخالف لما يعهده فصحاء العرب في كلامهم فان قلت

بالانباء

تلك فعلم هذا ليف يثبت نبوته على غير العرب فلك انهم اذا عجزوا علم ان غير العرب الذين بعث فيهم النبي كانوا افصح العرب وغيرهم
وانه عليه لم يعترض عليه احد من اهل الكلام وانهم كانوا احرص الناس على تكذيبه وانه لم ينقل منهم وهم يرغبون اهل جهاد في طعنه ولو مثله
وانه قرشي لانه ما كان يتلو من قبله من كتاب ولا يخطه بيمينه وانه مع ذلك اجتمعت الفصحاء على ان ياتوا بمثله او بمثل سورة من مثله بمجموعهم فعجزوا
نعجز من ذلك لانها احجة موسى وعيسى عليهما السلام فانها من جنس ما لا طبيب لعلمهم بانها عليهما السلام تحدى بالعصا الناس واعظمهم سحرا
بما اتيا به فعجز واعلمهم مع حرصهم على التكذيب فعلم انه معجزته قوله على المعجز الاخر القران من شق القمر ونبوع الماء من بين اصابعه واشباعه
من ثمانين نفرا بصاعه وتشبيع الخلق الكثير من طعام قليل وكلام الجماد وتسبيحه في يده وحنين الجذع وشكاية الناقة واظلال الغمام
فوقهم وشهادة الشاة المسمومة وغيرها من ذلك له بالنبوة ونحوها من الناس به صاحبها على الحق واخباره بالغيب قوله واحواله قبل النبوة
وبعدها وحين انه لم يكذب قط لا في مهمات الدنيا ولا في مهمات الاخرة كلهم لم يقدم على فعل قبيح لا قبل النبوة ولا بعدها وانه كان في غاية الفصاحة
وعلو الهمة قوله وخلق عظيم حيث كان في غاية الشفقة على امته في غاية السخاوة كما عدم الالتفات الى زخارف الدنيا وكان مع الفقراء والمساكين
في غاية التواضع ومع الاغنياء وارباب الثروة في غاية الترفع قوله بقوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين اي اخرهم الذي ختمهم
على قراءة عاصم بالفتح قوله واما نزول عيسى فهو ينافي كونه خاتم النبيين لانه اذا نزل كان على دين نبينا لان المراد انه لا يحدث نبي بعده
والعصمة عندنا ان لا يخلق الله تعالى فيهم ذنبا وعند بناء على اصل الاشاعرة من استناد الاشياء كلها الى الله تعالى ابتداء وكونه تعالى مختارا قوله
وعند الفلاسفة ملكة تمنع الفجور وذلك بناء على ما ذهبوا اليه من القول بالايجاب قوله استعداد العقول لكن قوله الرسل ما ليبلغونه من الله
اذ لو جاز عليهم التقول والافتراء في ذلك عقلا لادى الى ابطال دلالة المعجزة وهو محال قوله وجوز القاضي ابو بكر فانه ذهب الى انه غير خارق في التصديق
المقصود بالمعجزة فان المعجزة انما دلت على صدقه فيما هو متذكر له عالم اليه وما كان من نسيانا وفلتات اللسان فلا دلالة لها على التصديق
فلا يلزم من الكذب هنا نقض دلالتها قوله لكنهم جوزوا اظهارها الكفر تقية اي عند الخوف من القتل عند الاصرار على الايمان بل وجوده الاعلم
اظهارها الكفر حينئذ النفس الى التهلكة وانه حرام لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقد جاز ان في الاوقات المتقدمة هي
الدعوة للضعف بسبب قلة الموافقة او عدمها وكثرة المخالف وايضا ما ذكروه منتقض بدعوة ابراهيم وموسى عليهما السلام في زمن نمرود
وفرعون مع شدة خوف الهلاك قوله ترك هذا الكلام لا يخلو عن احد من الشك اذ اوله صريح في انه يجوز ايصال الانبياء عليهم السلام

بعد البعثة ما بشر بمعصية في اخر في عدد اخوت حصر كثير منهم محمد بعد البعثة [illegible] وهم افضل من الملائكة العلوية الى السفلية عند

واستدل عليه بوجوه الاول قوله تعالى اذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم امر بالسجود لادم [illegible] للافضل هو

[illegible] على خلاف الحكمة لان السجود اعظم انواع الخدمة واخذ الافضل المفضول لا يقبله العقول واذا كان آدم افضل منهم كان غيره

من الانبياء كذلك اذ لم يقل احد بالفصل والثاني ان آدم عليه السلام انباهم بالاسماء وعلمهم من الخصائص والمعلم افضل من المتعلم وفي الآية تنادي

الغرض [illegible] ما خفي عليهم من افضلية آدم ودفع ما توهموا فيه من النقصان ولذا قال الله الم اقل لكم اني اعلم غيب السموات والارض

وبهذا يندفع ما يقال من انه لم ايضا على ما حصل من العلم بالاسماء لما شاهدوا من اللوح وحصل في الازمنة المتطاولة والانفاس

والثالث قوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين وقد خص من آل ابراهيم وآل عمران غير الانبياء بدليل الاجماع

فيكون آدم ونوح وجميع الانبياء مصطفين على العالمين الذي منهم الملائكة اذ لا تخصيص للملائكة من العالمين ولا جهة لتغيره

من المخلوق والرابع ما اشار اليه انه بقوله وذلك لان عبادة الملائكة فطرية لا من اجتهاد لهم فيها وتفضيله البشر بشواغل عن الطاعات

العلمية والعملية كالشهوة والغضب والحاجات والموانع الخارجة والداخلة فالمواظبة على الطاعات وتحصيل الكمالات

بالقهر والغلبة على ما يضاد القوة العقلية يكون اشق وافضل وابلغ في استحقاق الثواب ولا معنى للافضلية سوى زيادة استحقاق

والكرامة وعلى هذا اي على ما قلنا من ان المراد بالافضل الاكثر ثوابا وهو الذي قال الله تعالى فيهم كالنون الفاء ونحوهما وان تعالى

بالصور [illegible] الله على ابنك ابو زينب ولا يبرهون صنعهم وكان ما حاجت سحرة او سنة في الحديث وبالصفات المذكورة

في القاموس [illegible] حد [illegible] وادناه حتى مس على الارض [illegible] الله العبد انه كلما احدث خطيئة حق له [illegible]

الكتفعنا وانا خذ غيله فتبلا ولا يبايو وقيل المسند [illegible] المسند مهلكه تتنو من العرب [illegible] كما قال الله تعالى

ما ذكروا به اي انه [illegible] لما ذكروا من البأساء والضراء ولم ينتهوا عن ذنوبهم لقساوة قلوبهم

زينها الشيطان لهم فتحنا عليهم ابواب كل شيء من انواع النعيم [illegible] عليهم بين نوبتي الضراء والسراء امتحانا

لهم بالشدة والرخاء وانذارا للعلة او مكرا بهم لما روي انه عليه السلام قال مكر بالقوم ورب الكعبة حتى اذا فرحوا اعجبوا وبطروا

ولم يزيدوا على البطر والاشتغال بالنعمة من المنعم والقيام بحقه اخذناهم بغتة فاذا هم مبلسون اي متحيرون آيسون

والابان الحزن المعترض من شدة البأس فقطع دابر القوم الذين ظلموا اي آخرهم بحيث لم يبق منهم احد والدابر هو التابع للشيء

من الخلف قال الاصمعي الدابر الاصل يقال قطع الله دابره اي اذهب اصله والحمد لله رب العالمين على اهلاكهم فان هلاك الكفار والعصاة

حيث انه تخليص لاهل الارض من شؤم عقايدهم واعمالهم نعمة جليلة يحق ان يحمد عليها وقالوا على حقيته بقصة

مريم فانها حملت بلا ذكر ووجد الرزق عندها بلا سبب وقصة [illegible] علمها من [illegible] الباقين وجعل [illegible]

معجزات زكريا عليه السلام وارهاصا لعيسى عليه السلام مما لا يقدر عليه منصف وقصة آصف واحضاره عرش بلقيس في طرفة عين مع بعد المسافة

ولم يكن ذلك معجزة لسليمان عليه السلام اذ لم يظهر على يده مقارنا لدعوى النبوة واعلم ان مسألة الامامة ليست من اصول الدين

مختلف معرفتها عند اهل السنة والجماعة هي عندهم من الفروع المتعلقة بافعال المكلفين اذ نصب الامام واجب عندهم

سمعا لان الامة تحتاج الى رسول وحفظ حوزة الملة بحيث يجب اتباعه على كل الامة وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما رجع

ليلة اسري به اخبر قريشا القصة فتعجبوا واستحالوا وارتد ناس ممن كان آمن به وسعى رجال الى ابي بكر رضي الله عنه فقالوا هل لك في

صاحبك يزعم انه اسري به الليلة الى بيت المقدس فقال او قد قال ذلك قالوا نعم قال لئن كان قال ذلك لقد صدق قالوا اتصدقه انه ذهب الى بيت المقدس

وجاء قبل ان يصبح قال اني لاصدقه بما هو ابعد من ذلك فسمي ابو بكر الصديق لذلك والحق ان الجمهور ذهبوا الى نفي النص وذلك

لو كان على علي رضي الله عنه نص من الكتاب او السنة لاظهره وما كانوا ينقادون لانص الكتاب والسنة على ما هو المعتاد

من انقيادهم لاوامر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وكيف يتصور ان تتفق الامة على اجماعهم على امامة ابي بكر رضي الله عنه بل ما خالفه احد

بل في تركه الاجماع [illegible] لم يناضع على ما وصل [illegible] لانا نعلم ان عليا رضي الله عنه كان في غاية الشجاعة والتصلب في الامور الدينية

وفاطمة رضي الله عنها مع علو منصبها وجلالة الحسن والحسين مع كونهما سبطي رسول الله عليه السلام والعباس رضي الله عنه مع علو منزلته

معين عمارة انه قال لعلي رضي الله عنه امدد يدك ابايعك حتى يقول الناس بايع عم رسول الله ابن عمه فلا يختلف فيك اثنان والزبير مع شجاعته

كان معهم حتى انه سل السيف وقال لا ارضى بخلافة ابي بكر رضي الله عنه وقال ابو سفيان ارضيتم يا بني عبد مناف ان يلي عليكم تيمي والله

لاملأنها خيلا ورجالا وكرهت الانصار خلافة ابي بكر رضي الله عنه فقالوا للمهاجرين منا امير ومنكم امير فقال ابو بكر منا الامراء ومنكم الوزراء

واحتج عليهم بقوله عليه السلام الائمة من قريش فنظم الكل ولو كان على امامة علي رضي الله عنه نص لاظهروه ولما نازعوا مع ابي بكر رضي الله عنه

كان شيخا ضعيفا لا مال له ولا شوكة ولا رجال فانتصر [illegible] المنافع نعتيه قوله ثم لقب الفاروق لفرقه بين الحق والباطل روايته الضحاك عن ابن عباس
رضي الله عنه ان منافقا خاصم يهوديا فدعاه اليهودي الى النبي ﷺ ودعاه المنافق الى كعب بن الاشرف ثم انهما احتكما الى رسول الله ﷺ فحكم لليهودي
فلم يرض المنافق وقال نتحاكم الى عمر رضي الله عنه فقال اليهودي لعمر رضي الله عنه قضى لي رسول الله ﷺ فلم يرض بقضائه وخاصم اليك فقال عمر للمنافق اكذلك فقال نعم
فقال لهما مكانكما حتى اخرج اليكما فدخل واخذ سيفه ثم خرج فضرب عنق المنافق حتى برد وقال هكذا اقضي لمن لم يرض بقضاء الله تعالى ورسوله ﷺ ونزل
الم تر الى الذين يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت فقال ان عمر فرق بين الحق والباطل فسمي الفاروق
ان صيغة افعل موضوعة للزيادة في معنى المصدر بوجه ما اعم من ان يكون من جميع الوجوه او من جميع صفات الفضل بل حيث المجموع [illegible]
المعتبر في الفعل والمشتق في قوة النكرة فيكون معناه الفرد المنتشر فاذا تحقق الزيادة في فرد منه تحقق [illegible] مدلوله الفعل ولذا جاز ان يقال
مثلا زيد اعلم من عمرو في الفقه وعمرو اعلم منه في الطب قوله والذي وقع الخلاف فيه [illegible] بهذا [illegible] الى دفع ما اورد عليه من
المسلمين اختلفوا في افضلية بعض الصحابة على بعض فذهب ههنا اهل السنة الى ان ابا بكر افضلهم وبنوا على ذلك [illegible] غيره من الصحابة
منه ومنعوا ان يطلق الافضل على غيره من الصحابة وذهب الشيعة الى ان عليا رضي الله عنه افضلهم وبنوا على ذلك ان غيره من الصحابة ليس افضل
ومنعوا ان يطلق الافضل على غيره من الصحابة فلو كان صيغة افضل موضوعة للزيادة في معنى المصدر بوجه ما لا الطبيعة من حيث هي
لصح ان يكون كل منهما افضل من الآخر فلم يتمش هذا الخلاف والبناء والمنع [illegible] الدفع على ما في حواشيه عن شرح التجريد انهم انما اختلفوا
في الافضلية من حيث الثواب لا الافضلية بالمعنى الذي توهمه المورد اذ لا ينكر احد من اهل السنة ان عليا افضل في كثير من الفضائل [illegible]
والايمان في اللغة التصديق ماخوذ من الامن كان المصدق امن المكذب من التكذيب والمخالفة قوله وهو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري واتباعه واما من عداهم
فذهب الكرامية الى انه كلمة الشهادة فقط وقالت [illegible] انه التصديق مع الكلمتين وقال [illegible] انه اعمال الجوارح فمنهم من قال انه الطاعات باسرها فرضا
كان او نفلا وهو مذهب الجبائي وابنه واكثر معتزلة البصرة الى انه الطاعات المفروضة دون النوافل وذهب بعض السلف والمحدثون [illegible] الى انه
مجموع هذه الثلاثة اعني التصديق بالجنان والاقرار باللسان والعمل بالاركان قوله ولا ينفعه المعرفة القلبية من غير اذعان وقبول [illegible]
الى ما ذهب اليه [illegible] جهم بن صفوان [illegible] الصالحي من ان الايمان هو المعرفة اي معرفة الله تعالى والاعتقاد [illegible]
والاعتقاد بما جاء النبي ﷺ [illegible] التسليم والانقياد [illegible] قوله والدليل على خروج التلفظ بكلمة الشهادتين عن الايمان

الايمان ولعله لم يقل والدليل على خروج التلفظ بكلمة الشهادة والعمل عن الايمان مع ان الادلة المذكورة تدل على خروج العمل ايضا
الى ان المقصود ههنا هو الرد على القائلين بكون الايمان كلمة الشهادة والقائلين بكونها جزءا منه كما ان المقصود في [illegible] هو الرد على القائلين
بكون الايمان هو الاعمال والقائلين بكون الاعمال جزءا منه قوله وقد يطلق [illegible] المعتبر فيه بحسب الشرع والعرف هو [illegible]
بين مجموع ما فيه وفي نسبته من الاجزاء التي لها مدخل في حقيقته [illegible] وبين مجموع الاجزاء التي لها مدخل في [illegible]
في بحث [illegible] شخصا [illegible] وحدة الشخصية من اول عمره الى اخره بحسب العرف والشرع وهو بعد [illegible]
مما [illegible] قوله وهو بحث لفظي فان مرجعه الى ان لفظ الايمان موضوع للقدر المشترك بين التصديق وبين الاعمال ليكون اطلاقه على الاعمال
حقيقة [illegible] وضعه الا للتصديق الذي هو سببها [illegible] عليها مجازا عنه قوله الرابع كون الاعمال [illegible]
الى كون الاعمال اجزاء حقيقية [illegible] ولا عرفية ولا [illegible] عنها قوله واعلم ان الاسلام [illegible] الطاعة فان لفظ الاسلام ينبئ عن التسليم
والانقياد الظاهري ويدل عليه ايضا قوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا فان المراد به الاسلام والانقياد الظاهري
قوله والاسلام الكامل لا يكون [illegible] الايمان والانقياد بالشهادتين [illegible] لقوله ﷺ حين سأل عنه جبرائيل عليه السلام عن الاسلام الاسلام ان تشهد
ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكوة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا قوله
[illegible]
[illegible]
تصديق [illegible] قوله والاقرار [illegible] التصديق بالتسليم الباطني والانقياد القلبي [illegible] اذ لا تصديق بهذا المعنى [illegible]
ضرورة [illegible] التسليم الباطني والانقياد القلبي له وتفسير التصديق بهذا المعنى [illegible] الاسلام [illegible]
[illegible] قوله [illegible] ان ينسب باختياره الصدق الى المخبر [illegible] المنطقي بل بالتصور
[illegible] النبوة وظهرت المعجزة فوقع في القلب صدقه ضرورة من غير ان ينسب اليه [illegible]
انه صدق فلا يكون ايمانا شرعيا قوله وهم الذين اعتقدوا بقلبهم دين الاسلام [illegible] لا [illegible] اختلفوا
لكون الله تعالى عالما بعلمه [illegible] العبد [illegible] لم يبعث النبي [illegible] حكمها [illegible]

ولا الصحابة ولا التابعون بعدم صحة توبة من الاسلام الا بالتوبة عن الحق في تلك الاعمال والخطأ فيها لكن فادخل في حقيقة الاسلام قوله
نقلا كالادلة لانا نعلم منه في التصانيف قوله الا ان الاجماع يستند الى الظن لا يثبت ايضا القائلون بحجية الاجماع اتفقوا على انه لا يجوز
الاجماع الا عن مستند من دليل قطعي او امارة ظنية لانعدام المستند يستلزم الخطأ فلو اجمع الا عن مستند لزم اجتماع الامة على الخطأ وهو باطل
لقوله عم لا تجتمع امتي على الضلالة وقوله عم لا تجتمع امتي على الخطأ ولقوله عم يد الله على الجماعة وغير ذلك فان قلت كلها اخبار احاد
لكن القدر المشترك بينها متواتر قوله ويشترط بعضهم في حقوق الناس كالمظالم قال الاشعري في صحة التوبة عن المظلمة [illegible]
للمظلوم قوله وبدونه لا تنفع في الحال الا ان يكون [illegible] في حقوق [illegible] المظالم في حقوق الناس الا [illegible]
عن المعصية في الحال الا ان يرد المظالم قوله ويلزم [illegible] ولا مدخل له في اصل التوبة في الامر اذا اتى بالمظلمة كالقتل والضرب
مثلا فقد وجب عليه امران التوبة والخروج عن المظلمة وهو تسليم نفسه مع الامكان ليقتص منه ومن اتى باحدهما لم يلزم صحة ما اتى به من
الاخر لان الايتان بالاخر كما في من وجب عليه صلوتان فاتى باحدهما دون الاخرى قوله ومن ذهب اليه بشرط في حصول التوبة اما الاول فلما قال الامدي
ان التوبة ما تحققت لتعلقهما ولهذا [illegible] صحة العبادات بها في وقت المعصية في وقت اخر بل غايته انه اذا ترتب ذلك الذنب مرة ثانية
وجب عليه توبة اخرى عنه واما الثاني فلان الندم الذي يصدر عنه ما ينافيه في المدة في حكم الباقي الا ان افعاله الان حكما مقام ماهو حاصل بالفعل
كما في الايمان فان النائم مؤمن بالاتفاق في التكليف فان الندم من حيث هو في التوبة [illegible] صحت التوبة ثم تذكر الذنب يجب عليه
تجديد التوبة الا انا نعلم بالضرورة ان الصحابة رضي الله عنهم ومن اسلم بعد الكفر كانوا يتذكرون ما كانوا عليه في الجاهلية من الكفر ولا يجددون
الاسلام ولا يؤمرون به فكذا الحال في كل ذنب وقعت التوبة عنه قوله لقوله تعالى توبوا الى الله جميعا الامر
بالوجوب على ما تقرر في موضعه قوله والصحيح هو الثاني في ذلك لان التوبة كسائر الواجبات
فان المأمور بتلك الواجبات قد يأتي ببعضها دون بعض ويكون الاتي به صحيحا في نفسه بلا توقف
على غيره مع ان العلة المقتضية للاتيان بالواجب هي كون الفعل حسنا واجبا قوله لان احاد
الصحابة والتابعين كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وبه يثبت انه
لا يختص بالولاة ولا بالعلماء بل يجوز لاحاد الرعية والعوام الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر بالقول والفعل لكن اذا اختص
مدركه بالاجتهاد فليس للعوام
فيه امر ونهي بل الامر فيه
موكل الى اهل الاجتهاد

تم

الحمد لله الذي يسر لنا الاتمام بالكتابة ونرجو من احسانه الاختتام بالمطالعة
والصلوة على النبي الذي قال امتي امتي نرجو منه الشفاعة بالذنوب

تم هذه النسخة الشريفة اللطيفة في فن الكلام
[illegible] في دور السلطان سليمان خان
المسمى بحسين الخلخالي على شرح
منلا جلال الدين رحمه الله
من يد العبد الضعيف
محمد المولوي
ثلث
سنة
وستين
والف